



المجلة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الثالثة

من الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الحادي عشر
المنعقدة يوم الأحد ٢/ جماد الثاني / ١٤١٢ هجرية
الموافق ٨/ ١٢/ ١٩٩١ ميلادية .

(الجلد ٢٩)

(العدد ٣)

جدول الأعمال -

الصفحة

٥

٥

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات .

أ - طلب اجازة مقدم من دولة السيد طاهر المصري .

ب - طلب اجازة مقدم من سعادة النائب احمد قطيش .

ج - طلب اجازة مقدم من سعادة النائب عيسى مدانات .

د - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور احمد العبادي .

هـ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد محمد العلاونة .

و - طلب معذرة مقدم من معالي السيد عبدالله النصور .

هكذا من الله

الصفحة

- ز - طلب معذرة مقدم من معالي السيد محمد الطراونة.
 ح - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب زياد الشويخ.
 ط - طلب معذرة مقدم من سماحة الشيخ عبد الباقي جو.
 ي - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور محمد عضوب الزين.
 ك - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد فيصل الجازي.
- ٣ - كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم ١٣٤٣٧ تاريخ ١٩٩١/١٢/٧ والمتضمن اعتبار خطاب العرش السامي بياناً وزارياً لحكومة سيادة الشريف زيد بن شاكر.
- ٥ - انتخاب لجان المجلس الدائمة وفق أحكام المواد (٢٦، ٢٨، ٣٦) من النظام الداخلي لمجلس النواب: (مؤجلة من الجلسة الأولى).
- ٨
- أ - اللجنة المالية.
 ب - اللجنة القانونية.
 ج - اللجنة الادارية.
 د - لجنة الشؤون الخارجية.
 هـ - أي لجنة أخرى يقرر المجلس تشكيلها، عملاً بأحكام المادة (٢٧) من النظام الداخلي.
- (علماً بأنه تم تشكيل اللجان التالية من الدورة السابقة).
- ١ . لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين.
 ٢ . لجنة الشؤون الزراعية.
 ٣ . اللجنة الصحية وسلامة البيئة.
 ٤ . لجنة التربية والتعليم.
 ٥ . لجنة فلسطين والأراضي العربية المحتلة.
 ٦ . لجنة الريف والبادية.
 ٧ . لجنة استراتيجية المياه.
- ٥ . تلاوة الكتب الواردة :

٢٧

- ١ - كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم (٢٣٣٥)، تاريخ ١٩٩١/٩/٨، حول اعادة البند (١٥) المضاف للفقرة (ب) من المادة (٧) من القانون المؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٨٩، قانون معدل لقانون ضريبة الدخل الى مجلس النواب.
- (بحال على اللجنة)

٢٨

الصفحة

- ب - كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم (٢٤٧٠)، تاريخ ١٩٩١/٩/١٢، حول اعادة الفقرة (ح) من المادة (٢) من مشروع قانون الدفاع لسنة ١٩٩٠، الى مجلس النواب.
- ٢٨ (بحال على اللجنة)
- ج - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (١٢٦١٥) تاريخ ١٩٩١/١١/١٨ حول احالة مشروع قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٩١، على مجلس النواب.
- ٢٢ (بحال على اللجنة)
- د - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (١٢٧٠٠) تاريخ ١٩٩١/١١/٢٠، حول احالة مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٢ على مجلس النواب.
- ٣٤ (بحال على اللجنة).
- ٦ - ما يجد من اعمال.
 لا شيء.
- ٣٩
- ٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.
 عينت يوم الاربعاء ١٩٩١/١٢/١١ الساعة العاشرة صباحاً.
- ٣٩

مجلس النواب

محضر الجلسة :

في تمام الساعة الخامسة من مساء يوم
الاثنين الموافق ٢/ جماد الثاني ١٤١٢ هجري ،
الواقع في ١٢/٨/١٩٩١ ميلادي ، عقد مجلس
النواب جلسته الثالثة من الدورة العادية الثالثة
برئاسة معالي الدكتور عبد اللطيف عريبات
وحضور عطوفة امين عام مجلس الامة السيد
صالح الزعبي .

وتغيب باجازه من الاعضاء السادة : احمد
قطيش ، طاهر المصري ، عيسى مدانات .
وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة :
فيصل الجازي ، عبد الباقي جو ، زياد الشويخ ،
محمد العلاونة ، محمد الزين ، د. احمد
العبادي ، محمد الطراونة ، عبدالله السور .
وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة :
وتغيب بمهمة رسمية : د. سعد
حدادين ، منصور مراد ، احمد الكفاوين ، جمال
حداد ، داود قوجق .

وحضر من الحكومة :

- ١ . معالي السيد ذوقان الهنداوي : نائب رئيس
الوزراء وزير التربية والتعليم .
- ٢ . معالي الدكتور عوض خليفات : وزير
التعليم العالي .
- ٣ . معالي السيد بنال حكمت : وزير السياحة
والاثار .
- ٤ . معالي السيد ابراهيم عز الدين : وزير
الدولة لشؤون رئاسة الوزراء .
- ٥ . معالي السيد يوسف المبيضين : وزير

العدل .

٦ . معالي السيد عبدالكريم الكباريقي : وزير
العمل .٧ . معالي السيد جمال الصرايرة : وزير
المواصلات .٨ . معالي المهندس سعد هائل السرور : وزير
الاشغال العامة والاسكان .٩ . معالي المهندس سمير قعوار : وزير المياه
والري .١٠ . معالي السيد جمال حديثة الخريشا : وزير
دولة .١١ . معالي المهندس علي ابوالراغب : وزير
الطاقة والثروة المعدنية .١٢ . معالي الدكتور صالح ارشيدات : وزير
الشباب .١٣ . سماحة الشيخ عز الدين الخطيب
التميمي : وزير الاوقاف والشؤون
والمقدسات الاسلامية .١٤ . معالي الدكتور عبدالرزاق طيشت :
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .١٥ . معالي السيد عاطف البطوش : وزير
الدولة للشؤون البرلمانية .١٦ . معالي السيد سلطان المدوان : وزير
دولة .١٧ . معالي الدكتور محمود السمرة : وزير
الثقافة .١٨ . معالي السيد محمد السقايف : وزير
التنمين .١٩ . معالي السيد الدكتور عارف البطاينة :
وزير الصحة .

افتتاح الجلسة :

معالي رئيس المجلس : بسم الله الرحمن
الرحيمبسم الله نفتتح الجلسة ، الاستاذ الامين
العام جدول الاعمال .السيد الامين العام : شكراً معالي
الرئيس ،

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

معالي رئيس المجلس : هل يوافق
المجلس الكريم على اعفاء السيد الامين من
تلاوته ؟

الجميع : موافقون .

السيد الامين العام :

٢ . تلاوة الاجازات والاعتذارات :

أ - طلب اجازة مقدم من دولة النائب
طاهر المصري .ب - طلب معذرة مقدم من النواب
السادة :

زياد الشويخ ، سماحة النائب
السيد عبد الباقي جو ، معالي النائب
السيد محمد العلاونة ، معالي النائب
السيد محمد عضوب الزين ، سعادة
النائب السيد فيصل الجازي ،
وسعادة النائب الدكتور احمد
عويدي العبادي ، ومعالي النائب
محمد فارس الطراونة .

معالي رئيس المجلس : هل يوافق
المجلس الكريم على اجازات واعتذارات السادة
النواب ؟

الجميع : موافقون .

السيد الامين العام :

٣ . كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم
(١٣٤٣٧) ، تاريخ ١٢/٧/١٩٩١ ،
والمتمضمّن اعتبار خطاب العرش السامي
بياناً وزارياً لحكومة سيادة الشريف زيد بن
شاكراً .

بسم الله الرحمن الرحيم

ورئاسة الوزراء

الرقم ١٣٤٣٧/٢/١١/٢٠

التاريخ ١٤١٢/٦/١

الموافق ١٢/٧/١٩٩١

معالي رئيس مجلس النواب

ان الفقرة (٢) من المادة (٥٤) من
الدستور تنص على انه (تترتب على كل وزارة
تؤلف أن تقدم بيانها الوزاري الى مجلس النواب
خلال شهر واحد من تاريخ تأليفها اذا كان
المجلس منعقداً وان تطلب الثقة على ذلك
البيان . واذا كان المجلس غير منعقد أو متحلاً
فيعتبر خطاب العرش بياناً وزارياً لاغراض هذه
المادة) .

واستناداً الى احكام هذه الفقرة ، وبدلالة
قرار المجلس العالي لتفسير الدستور رقم (٢)
لسنة ١٩٩١ المنشور في عدد الجريدة الرسمية
رقم ٣٧٩٠ الصادر بتاريخ ١٢/١/١٩٩١ ،
فاني ارجو اعتبار خطاب العرش السامي ، الذي
القاءه جلالة الملك المعظم لدى تفضله بافتتاح
الدورة العادية الثالثة لمجلس الامة الحادي عشر
بتاريخ ١٢/١/١٩٩١ ، البيان الوزاري

هكذا من الأشهر

للحكومة والذي تطلب الثقة من مجلسكم الموقر على أساسه وذلك لأغراض المادة (٥٤) المشار إليها من الدستور.

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

معالي رئيس المجلس: معروض على المجلس الكريم تحديد موعد لمناقشة البيان الوزاري، الاحد القادم ١٥/١٢/١٩٩١، اتوقع ان الاحد القادم يكون سيادة الرئيس قد عاد، معالي الاستاذ ابوعمد، اتوقع ان يكون هنا سيادة الشريف.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم: معالي الرئيس،

ليس هنالك مانع لدى سيادة الرئيس من ان يكون مناقشة البيان الوزاري للثقة ابتداءً من يوم السبت القادم لان سيادة الرئيس سيكون حاضراً.

معالي رئيس المجلس: اذا الجلسة العادية يوم الاحد مثل اليوم يكون معنا اسبوع كامل، الجلسة صباحية نعم للمناقشة، الجلسة يوم الاحد القادم صباحية الساعة العاشرة صباحاً، الاستاذ فخري قعوار.

السيد فخري قعوار: سيادة الرئيس هناك زملاء كثيرون غائبون بسبب السفر ولا اظن انهم سيحضرون جميعاً خلال هذه المدة ولذلك فاني اقترح ان تكون جلسة الثقة يوم الاربعاء القادم ليس هذا الاربعاء، الاربعاء الذي يليه.

معالي رئيس المجلس: اذا سمح لي

الاخوان يعودون يوم (١٢) الشهر يوم الخميس. ولا مشكلة في هذا الموضوع، فاسبوع من الان اعتقد بأنه يكفي والاحد القادم مثل هذا اليوم جلسة صباحية الساعة العاشرة يكون ان شاء الله موعد للمناقشة، الدكتور محمد الحاج.

الدكتور محمد الحاج: الانتفاضة تدخل غداً عامها الخامس فكلمة دقيقة واحدة في هذا الموضوع.

معالي رئيس المجلس: كما قررتم في الجلسة الماضية صدر بيان عن هذا المجلس هذا اليوم حسب ما قرر المجلس في الجلسة الماضية. . والبيان باسم المجلس وفيه تحية للانتفاضة. . وفيه ما طلب من هذا المجلس ليعبر عن دعمه وتأييده لآخواننا في الارض المحتلة.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ فارس النابلسي.

السيد فارس النابلسي: بشأن اقتراح فخري قعوار بجلسة الثقة ان تكون يوم الاربعاء الذي يلي القادم وثني على الاقتراح.

معالي رئيس المجلس: هو الاقتراح كان مني على معلومة ذكرت حقيقتها، هو ان يوم الخميس القادم يعود الوفد، والنقاش الاحد، وارجو ان يكون واضحاً للآخوان ايضاً ان هناك قانون الموازنة سيناقش ودستورياً يجب ان ينهى قبل نهاية هذا الشهر. فهناك يتلوا مباشرة الجلسة التي تلي المناقشة تكون لقانون الموازنة بعد الثقة، بعد جلسات الثقة ولهذا اعتقد ان الموضوع مبرمج الاستاذ فخري يعني بتوقع ان، تفضل اخي.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ الدكتور ابوعليم.

الدكتور محمد ابوعليم: اعتقد ان من حق الاخ فخري نعطيه يوم زيادة يوم الاثنين يكون مناسب.

معالي رئيس المجلس: على كل حال نحن بدأنا، بدأنا في الجلسة في اقتراح ان السبت يكون البدء، معالي الاستاذ الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس، الحقيقة أنا أثني على اقتراح الاستاذ فخري، واضيف له ان قانون الموازنة سيحال أو مشروع قانون الموازنة سيحال للجنة المالية وسيعمل أكثر من (١٥ أو ٢٠) نائب من هذا المجلس في اللجنة المالية لانجاز مشروع قانون الموازنة كيف سينجزون قانون الموازنة وكيف سيعدون خطابات الثقة سيكون هنالك تضارب لذلك اقترح معالي الرئيس ان يكون يوم الاربعاء القادم هو بداية مناقشات الثقة. الاربعاء ليس بعد بكرة الاربعاء القادم في الاسبوع القادم.

معالي رئيس المجلس: الاسبوع القادم (١٨) الشهر، الاستاذ الدكتور محمد ابووفارس.

الدكتور محمد ابووفارس: ما احتج به، الاستاذ الزميل الدغمي الحقيقة نستعجل في جلسة الثقة حتى تتفرغ اللجنة المالية للدراسة اما اذا أرجئنا وأخرنا فهذا تأخيراً بغير محله وليس مجدداً وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي

السيد فخري قعوار: سيادة الرئيس يعني الزملاء الذين سيعودون يوم الخميس ربما تأخر بعضهم عن ذلك التاريخ كما أعلم هذا امر الامر الثاني لو افترضنا انهم جاؤا الخميس فاليوم التالي هو يوم جمعة وسيعلمون بجلسة الثقة يوم السبت، وبالتالي فهم سيداهمون بهذا التوقيت وسيأتون هنا من غير استعداد ومن غير اعداد كلمات وبالتالي اشعر بأن الوقت ضيق وغير منصف لزملائنا الغائبين، ولذلك أنا أرى ان اقتراحي مناسب وامل ان لا أحب فيه.

معالي رئيس المجلس: هذا الموضوع معروض على المجلس الكريم، الموضوع حقيقة كما ذكرت الوقت المحدد وضيق جداً، وآخوانا الذين يعودون الخميس معهم الجمعة والسبت ويوم ويومين للمناقشة فبإمكانهم ان يعدوا أنفسهم بكل سهولة وعلى كل حال اقتراح الاخ فخري موجود، معروض على المجلس الكريم، الاستاذ حسين مجلي.

السيد حسين مجلي: المجلس الكريم يعلم أنه مثقل بعدد كبير من الأعمال والقوانين، ومن المعروف ان شهر (١٢) كله سيكون لمناقشة بيان الثقة والموازنة هذا يعني ان شهر من الدورة العادية سيذهب لهذا الغرض واعتقد ان الكل ينتظر انجازات المجلس. الواقع بعد ايضاح الرئيس ان الوفد المسافر سيعود بتاريخ معين، اعتقد ان المدة كافية خاصة وان مناقشة بيان الثقة ستستمر لمدة كافية ولذلك فاني أرى ان تحديد يوم الاحد موعد مناسب ويتيح للكافة المناقشة ويتيح تسير اعمال المجلس بأسرع ما يمكن، وشكراً.

هكذا من الأشغال

الاستاذ الروابدة.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: تصويت على الاقتراحين وشكراً سيدي.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ فخري نطرح الموضوع للتصويت، اقتراحك ثني عليه، من يرى من المجلس الكريم ان يؤجل الى الاربعاء ١٢/٨، ١٣ من ٦٢ لم ينجح ويبقى في الاسبوع القادم ١٢/١٥، البند الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٤. انتخاب لجان المجلس الدائمة وفق احكام المواد (٢٦، ٢٨، ٣٦) من النظام الداخلي لمجلس الشواب: (مؤجلة من الجلسة الاولى).

١ - اللجنة المالية.

ب - اللجنة القانونية.

ج - اللجنة الادارية.

د - لجنة الشؤون الخارجية.

هـ - أي لجنة اخرى يقرر المجلس تشكيلها، عملاً بأحكام المادة (٢٧) من النظام الداخلي.

(علماً بأنه تم تشكيل اللجان التالية في الدورة السابقة).

١. لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين.

٢. لجنة الشؤون الزراعية.

٣. اللجنة الصحية وسلامة البيئة.

٤. لجنة التربية والتعليم.

٥. لجنة فلسطين والاراضي العربية المحتلة.

٦. لجنة الريف والبادية.

٧. لجنة استراتيجية المياه.

معالي رئيس المجلس: يعلم الاخوان ان اللجان الدائمة الاربعة الاولى المالية، القانونية، الادارية، الخارجية، وبقية اللجان هي لجان مؤقتة تم تشكيلها بقرار من المجلس في العام الماضي والعام الماضي تم الاتفاق على أسس من هذه الاسس وضعتنا سقف للالتحاق بأي لجنة، أولاً تم وضع اساس ان السقف في عدد اللجان التي يلتحق بها الزميل ان تكون لجنة دائمة ولجنة مؤقتة واذا تعارض مع ذلك يشطب من احد اللجان التي فيها تعارض فيحق اذا اتفق على ذلك هذا العام ان يلتحق الاخ الزميل في لجنة واحدة دائمة ولجنة واحدة مؤقتة هذا اساس من أسس التي اعتمدت في العام الماضي اساس اخر اعتمد في العام الماضي ان يكون هناك السقف (٢٠) هذا العام التقينا مع عدد من الاخوان في الكتل المختلفة هذا المساء واتفق ان نقترح عليكم ان يكون السقف (١٥) بدل (٢٠) تسهيلاً لاجتماع اللجان هذا الاساس الثاني، الاساس الثالث ان الغياب بالثلاث مرات بدون عذر يعتبر الزميل خارج اللجنة كتحصيل حاصل، انا بتكلم الشيء الذي حكوه الاخوان ثلاث مرات ولا يشترط ان تكون تالية، ثلاث مرات بدون عذر، والبند الرابع كان موضوع الاخوة الوزراء لان اعباء الاخوة الوزراء كبيرة وحضورهم في بعض الحالات وهذا التعميم غير صحيح ان يكون على الجميع لكن في كثير من الحالات الاخوان في اللجان يشكون من الغياب أو التأخر فقبل ان الاخوان الوزراء ان كانوا، ان

الشكوى المبررة من الاخوان في اللجان وخاصة اللجنة القانونية عدم اكتمال النصاب وهذه من تجربة وتضييع الوقت الكثير نتيجة النصاب فقط انقل هذا للاخوان الافاضل، الدكتور حسني الشيباب.

الدكتور حسني الشيباب: شكراً معالي الرئيس، الحقيقة موضوع النصاب والاجتماعات أمراً ينظمه النظام الداخلي، هنالك ضرورة لانتظام الاجتماعات لا شك في ذلك، فقط هذا امر يقرره النظام الداخلي اما عدد اعضاء اللجان فانا انني على ما تفضل به الاخ المسلم حمزة منصور ان يكون (٢٠) كي يتاح، كسقف اعل، كي يتاح لكل عضو في المجلس ان يكون اذا اراد في لجنة واحدة على الأقل من اللجان الدائمة، وشكراً، انني ارجو طرح الموضوع للاقتراح.

معالي رئيس المجلس: طيب ثني عليه، الاستاذ عبدالحفيظ علاوي.

السيد عبدالحفيظ علاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس، ان اقول ان النصاب (٢٠) أو السقف (٢٠) كثير ومن التجربة جميع اللجان وفي لجان اصلاً لم تنتظم الى اللجنة القانونية تخلفت بعض الجلسات فانا اذكر لجنة الشؤون الخارجية، التي يظنها الكثير من الناس لجنة شيخة لم يحضر كثير من الاخوان الى يوم الانتخاب هذه واحدة فانا ارى (١٥) الى (١٧).

٢ - انا حقيقة لا ارى ان ضروري كل اخ في لجنة قد لا يكون متخصص الاخ، فهو يختار

كان بالامكان ان يكونوا وجودهم في اللجان بعدد محدود وحسب الاختصاص والحاجة الملحة هذه الاسس الاربعة نعرضها بنبدأ بنبدأ عليكم اذا اقرتموها ففسر بتشكيل اللجان، ان يكون للزميل لجنة واحدة دائمة ولجنة واحدة مؤقتة، هل يوافق على ذلك؟

موافقة.

ان يكون السقف خمسة عشر عضواً في اللجنة في اقصى حد، تفضل استاذ حمزة.

السيد حمزة منصور: يا سيدي عدد النواب ثمانون نائباً واللجان الدائمة اربع لجان ومن حق النائب ان يكون عضواً في لجنة دائمة وبالتالي جعل (١٥) سقفاً للجنة سيحرم بعض النواب من عضوية هذه اللجان، ولذلك ارى ان يكون السقف (٢٠).

معالي رئيس المجلس: اذا سمح لي الاخوان الاستاذ بسام حدادين.

السيد بسام حدادين: اقترح ان تبقى عدد اللجنة كما هي (٢٠) لكن النصاب يجب ان يكون النصف زائد واحد في الساعة المحددة للاجتماع اذا لم يتوفر النصاب يمكن تأجيل الاجتماع لمدة ساعة وبعد ذلك يعقد الاجتماع بمن حضر وانا معتقد ان هذه تعطي ميكانيكية والية بالضرورة لم يتعطل اجتماع وبالنهاية سيدي الرئيس كل ما سيناقش في اللجان سيأتي هنا او هنا القرار والحكم ازاء أي توصية يعتقد بهذا الاقتراح نسد أي ثغرة بتعطيل عمل اللجان.

معالي رئيس المجلس: فقط انقل للاخوان نقلاً

لجنة فرعية او بلجنتين فرعيتين، متخصصاً فيهما الفضل الحقيقية من ان يضع حاله في لجنة قد لا يكون متخصص بها، وان اذع بأنه ما في (٢٠) من المتخصصين في اللجان، لذلك اقترح ان يكون (١٥ - ١٧) ثم اثني على بقية النقاط التي عرضهم معالي الرئيس واصر على ان يكون غياب ثلاث مرات بدون متالية سبباً لفقدان الاخ عضويته في اللجنة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ حسين مجلي.

السيد حسين مجلي: شكراً سيدي الرئيس، الواقع كلنا اللي شاركنا في اعمال اللجان، واعضاء المجلس الكريم يعرف من تجربة الستين الماضيتين انه كل ما قل العدد كثر الانجاز وامكن الحصول بيسر على النصاب ولأن اللجنة القانونية كانت في العام الماضي عدد اعضائها عشرين اجتمع هذا المساء رؤساء الكتل لمعالجة ما كان يشكو منه المجلس من انجاز اللجان والواقع بدأ رؤساء الكتل باقتراح ابتداءً بأن يكون العدد السقف (١٠)، ثم تطور الى (١٢)، ثم وصلنا الى اتفاق ان يكون (١٥) لمعالجة الواقع تقليل العدد هو فعلاً يكثر الانجاز ولذلك ارى على ضوء تجربة العامين الماضيين الحقيقة ان نصل الى الحد الاقصى (١٥)، خاصة ان الواقع هم المتخصصين هم الذين لازم ان يكونوا في اللجان وان يفصل من اللجنة القانونية على الاخص حكماً كل من يتخلف عن حضور اجتماعات اللجنة لثلاث مرات فأعود لأقول ان الواقع التجربة السابقة أوصلتنا الى هذه النتيجة وهذا ما اجمع عليه رؤساء الكتل في

هذا الاجتماع وارجو المجلس الكريم ان يقر السقف بأن يكون الحد الاقصى (١٥)، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: هل نصوت على هذه النقطة ما دام تكلم ناس من هون وناس من هون، يعني في ناس مسجلين عندي حقيقة لكن بتوقع ان القضية واضحة بين ان السقف يكون (٢٠) ولـ (١٥)، الاستاذ سليم الزعبي الدور اليك.

السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي الرئيس، سيدي الرئيس هنالك نص في نظام المجلس المادة (٢٨) بتقول تتألف كل لجنة من ثلاثة اعضاء على الاقل، عندما اختار المشرع ثلاثة اعضاء ليكونوا اعضاء لجنة كان القصد ان هذا الرقم هو الرقم المثالي لكل لجنة لكن عندما زاد اعضاء المجلس الى ثمانية انا اقترح حقيقة ان يكون اعضاء اللجنة (٥ - ٧) فقط وبقينا انا سننجز اكثر وسنختصر وقتاً طويلاً وسيتفرغ النائب الذي يكون خارج اللجنة للنقاش في المجلس ولأعمال خدمة المواطنين اذا كنا نبحت عن عمل وانجاز وخدمة للمواطنين لا عن الذات فاني اقترح ان يكون العدد من (٥ - ٧) وهذا توثيقاً بنظام المجلس الذي يجب علينا ان نحترمه اسمع اصوات تقول (٧) فليكن العدد (٧)، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، هناك ثلاث اقتراحات الان اخرها معالي الاستاذ سليم وهو الأبعد، ثم (١٥)، ثم (٢٠)، وهو قرار المجلس العام الماضي، من يرى ان يكون اعضاء اللجنة من (٣ - ٧)؟، من يؤيد هذا

الاقتراح؟

١٩ من ٦١، لم يفز الاقتراح.

من يرى ان يكون (١٥)؟

٤٤ من ٦١،

فهذا هو الذي فاز، اذا سمع لي الاخوان مادام السقف هو (١٥) الان، عرضنا في الأمانة العامة على الاخوة للتسجيل حسب رغباتهم فاللجنة المالية مسجل عندي (١٣) اقراً الاسماء، الاستاذ ليث شبيلات.

السيد ليث شبيلات:

بسم الله الرحمن الرحيم.

اقتراح مكمل سيدي الرئيس اذا التزمنا بشدة في قضية التغيب الغياب ان لا يبقى العضو الذي تغيب وارجو ان يفهم من التغيب تأخر اكثر من نصف ساعة او ثلاث ارباع الساعة يعتبر تغيب لأنه يعطل اللجنة تأخذ نصوت على خمس اعضاء اضافيين للجنة بحيث اذا سقط عضواً يملأ مكانه عضو، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، اتخذ القرار وعلى كل حال هذا يطبق استاذ ليث، اذا سمع لي الاخوان ما هو مسجل لدي المالية (١٣)، القانونية (٢٢)، الادارية (٧)، الخارجية (١٨)، الحريات (١٣)، الزراعية (٧)، الصحية (١٠)، التربية (٨)، فلسطين (١٠)، الرف (٢)، المياه (٢)، فنبداً والاخوان بإمكانهم يحولوا للجنة اخرى عندما يكون في زيادة، المسجلون في اللجنة المالية الاخوة الأفاضل عطا الشهبان، سلامة الغويري، دكتور عبدالله العكايلة، نواف الخوالدة، زياد ابوغفوط، احمد الكفاوين، سمير قعوار،

عبدالكريم الكباريقي، عبدالله النصور، زياد الشويخ، مطير البستنجي، الدكتور علي الحوامدة، فؤاد الخلفات.

هاي (١٣) اسم من الاخوة الثلاثة من اصحاب المعالي الوزراء سمير قعوار، عبدالكريم الكباريقي، عبدالله النصور، هذه ضمن المدى، وان اذا كان احد من الاخوان يود الاضافة او الانسحاب، يعني باعتبار الان ما هو مسجل الان مقبول استاذ بسام، اللجنة المالية.

السيد بسام حدادين: نعم.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ بسام حدادين، الدكتور ذيب مرجي، هاي (١٥)، يوافق على هذه اللجنة؟

هل يوافق المجلس الكريم على اللجنة المالية (١٥)؟ موافقة.

اللجنة القانونية، مسجل عندي اثنان وعشرون نائباً الاخوة الدكتور ماجد خليفة، عبدالرؤوف الروابدة، كامل العمري، محمد ابوفارس، عيسى الركوني، الاخ عيسى بصفته مسجل بالخارجية فهنا يحق حسب الاساس الاول لجنة واحدة واختار الخارجية، ابراهيم مسعود، عبدالعزيز جبر، عبدالمعزم ابوزنط، دكتور احمد الكوفحي، حسين مجلي، سليم الزعبي، دكتور همام سعيد، حمزة منصور، الاستاذ فوزي شاكرا ايضاً مسجل انتقل للخارجية، عبدالرحيم العكور، سليمان عرار، محمد الدردور، سعد هابل، محمد فارس الطراونة، قسيم عبيدات، نايف الحديد، الدكتور علي الفقير، والاستاذ فارس النابلسي،

هكذا من الأشغال

(٢٣). فهناك اقترح، من يود من الاخوان الانتقال الى لجنة اخرى؟

معالي الاستاذ يوسف مبيضين، فوق الـ (٢٣)، معالي عبدالكريم الدغمي، استاذ عبدالسلام.

السيد عبدالسلام فرمحات: الحقيقة معالي الرئيس، كنت سابقاً في اللجنة المالية ولم يرد اسمي فيها ولا اعرف من الذي نسب هذه الاسماء حقيقة من طلب ان تسجل هذه الاسماء. انا كنت موجود في الجلسة السابقة ولم يطلب ذلك.

معالي رئيس المجلس: اعلن هنا اكثر من مرة لأن التسجيل لدى الامانة العامة، وسجل جميع الاخوان عند الامانة العامة.

السيد عبدالسلام فرمحات: اذاً انا اطلب تسجيل اسمي في اللجنة القانونية.

معالي رئيس المجلس: اللجنة المالية اغلقت يا سماحة الاستاذ.

في الادارية شيخ علي.

الدكتور علي الفقير: لا المالية انا.

معالي رئيس المجلس: المالية مغلقة (١٥).

الدكتور علي الفقير: عفواً انا كنت في المالية وجاءاً وطلبت النقل الى القانونية.

معالي رئيس المجلس: اقرت المالية بنصاها.

الدكتور علي الفقير: (١٥).

معالي رئيس المجلس: (١٥) هو الحد

الأدنى (١٥).

الدكتور علي الفقير: (١٥) الحد الـ (٢٠) فيها.

معالي رئيس المجلس: اقرت المالية بنصاها الكامل، معالي الاستاذ البطوش.

معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية: ارجو تسجيل اسمي في اللجنة القانونية.

معالي رئيس المجلس: ما أدري ليش ما سجلت معالي الاخ، يعني الاخوان اعلن اكثر من مرة وما سجلنا، وقبل قليل اتخذنا قرار الحد الأدنى (١٥)، والموجود (٢٣)، صار (٢٨) الان ليش ما سجلتوا ابو احمد، (٢٩) اصبحت القانونية، معالي الاستاذ سليمان عرار.

السيد سليمان عرار: شطب اسمي من اللجنة القانونية تخفيضاً للعدد.

معالي رئيس المجلس: معالي سليمان عرار يطلب شطب اسمه من اللجنة القانونية، معالي استاذ قسيم عبيدات يطلب شطب اسمه من اللجنة القانونية، استاذ حسين مجلي.

السيد حسين مجلي: سيدي الرئيس، نحن اجتمعنا الساعة الرابعة من مساء هذا اليوم لتقليل النقاش في هذا الموضوع ما أمكن ولكي لا نكرر ما طرح من نقاش في جلسة الطويل فيها عندما بدأ هذا المجلس ووصلنا الى ان السقف (١٥) واتفقنا على الصدد، وعلى أساس ان التخصص أيضاً يكون المعيار فأرجو من السيد الرئيس دون حرج ان يطرح ما اتفقنا

لكن الان (٢٩) في القانونية، اعيد اخواني في اللجنة القانونية، الاستاذ عيسى الرموني اخذ الخارجية، الدكتور فوزي الطيمية ايضاً، الاستاذ سليمان عرار الان اعلن، اعلن سابقاً وما حد وافقله الان هو طلب الانسحاب من اللجنة، الاستاذ قسيم عبيدات ايضاً، الاستاذ عبدالمجيد الشريدة انتقل الى لجنة اخرى، هذه خمسة اسماء من (٢٩) يبقى لدينا (٢٤) ونحن نريد (١٥) كما اقررتم، معالي الاستاذ قسيم عبيدات.

الدكتور قسيم عبيدات: اقترح ان تقتصر عضوية اللجنة القانونية على المختصين فقط بالقانون.

معالي رئيس المجلس: استاذ كامل العمري.

السيد كامل العمري: شكراً معالي الرئيس، اريد ان افهم ما معنى المختصين اذا كان المقصود المختصين يعني رجال القانون فالشريعة والقانون سنون وخاصة واننا نطالب الحكومة بالتوجه نحو تطبيق الشريعة الاسلامية واولى الناس بالجلوس بالجلسة القانونية، وجلسة الجلسة القانونية هم ارباب الشريعة لانهم يفهمون ذلك واذا كنا نطالب في الاختصاص فلنطبق ذلك ايضاً على اللجنة المالية والخارجية وبقيّة اللجان وهذا لا يمكن ان ينطبق، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ ابو ابراهيم.

السيد سلامة الغوييري: شكراً معالي

عليه كرؤساء كتل في الجلسة المسائية نحن وصلنا الى (١٥) عضو حقيقة باعتبار ان عضوية اللجنة ليست امتيازاً انما هي لاداء عمل وحقيقة راغبين احنا بتقليص العدد من اجل أن تؤدي مهامها، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لنستمع الى الأذان، اخوان احنا الأسس نعيدنا مرة ثانية الأساس الي صوت عليه ان السقف (١٥)، الغياب ثلاث جلسات متتالية او ثلاث جلسات بدون عذر يعتبر خارج اللجنة غير متتالية بدون عذر، هل يوافق المجلس الكريم على ذلك البند هذا؟

موافقة

ان يكون لجنة دائمة ولجنة مؤقتة ايضاً ثم الانفاق، الاخوة الوزراء لا لشيء فقط لانشغالهم بأعمالهم وان اللجان ستجتمع اجتماعات صباحية مطولة فقط لهذا السبب كان هناك رجاء من الاخوان المجتمعين هذا المساء ان يخفف بالقدر الممكن لا لسبب الا لهذا السبب الي ذكرت وهو اجتماعات صباحية متتالية وطويلة، اذا كانت هذه الاسس الاربعة متفق عليها فنعود لطبيعتها وقد أقرينا اللجنة المالية بـ (١٥)، نعود الان الى اللجنة القانونية، استاذ جمال الخريشا.

معالي وزير الدولة: سيدي اقترح ان تكون اللجنة القانونية اخر لجنة تبحث هذا المساء حتى يتضح للاخوان كل منهم في اي لجنة، وشكراً.

حقيقة انه لا يوجد مشكلة الا في هذه اللجنة وفي الخارجية (١٨) بدنا (٣) بسيطة،

هكذا من الشاغل

الرئيس، سيدي الرئيس بما ان هناك اقبال وعدد كبير من الاخوان يرغبون باللجنة القانونية، وبما ان تفضل معاليك انكم اجتمعتم مع رؤساء الكتل في هذا المساء لبحث موضوع اللجان، انني اقترح ان تكون اللجنة القانونية ممثلة لجميع الكتل واقترح الاعداد التالية: الاخوان المسلمون (٤)، الدستورية (٣)، الوطنية (٣)، الديمقراطية (٢)، الاسلامية المستقلين (١)، المستقلون (٢)، وبذلك يصبح العدد (١٥) نائباً، وشكراً.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ ليث شيبلات.

السيد ليث شيبلات: سيادة الرئيس احببت فقط ان اعلق على ما يتكلم به من وقت الى اخر ويطلق عليه لقب المختصون، لو كان هذا المجلس مجلس تشريعي ولو كان المقصود ما نذهب اليه من وقت الى اخر مثل هذه الكلمات لكننا منعنا من الترشيح لهذا المجلس الا ما يسمى بالمختصين لذلك نحن الذين قد يطلق علينا لقب غير مختصين نحتج على ان يطلق مثل هذا اللقب ونصر على اننا مختصون ونستطيع ان نتبارى مع من يقول انه مختص، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: استاذ حمزة منصور.

السيد حمزة منصور: اود ان اؤكد من جديد ان المشكلة هنا في السقف معالي الرئيس، ولذلك انا اقترح آلية لذلك ان يسأل الاخوة النواب المحترمون اذا كان بعضهم لا يرغب في

عضوية اي من اللجان الدائمة فاذا استثنينا وبناءاً على رغبتهم بعض الاسماء قسمنا ما تبقى على اربع لجان وحاصل القسمة يشكل سقفاً لهذه اللجنة لان الذي نريد ان نخرجه من اللجنة القانونية اين سيذهب ليس له محل في المالية ولا في الخارجية، ولا في الادارية، هل نقول له انت محروم من عضوية هذه اللجان، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: الدكتور يوسف الحصاونة.

الدكتور يوسف الحصاونة: بسم الله الرحمن الرحيم.

اقترح اقفال باب النقاش والاقتراع على الاسماء والذي يفوز بـ (١٥) الاوائل، هم يكونوا اعضاء اللجنة القانونية ونختصر الوقت، ياسيدي ما هي التزكية موزابطة مثل الرئاسة.

معالي رئيس المجلس: بلقي حاولها، الاستاذ نايف الحديد.

السيد نايف الحديد:

بسم الله الرحمن الرحيم،

انا لا ارى فائدة من اطالة النقاش في هذا الموضوع، ما الذي يمنع اذا كانت اللجنة القانونية (٢٢) شخص، كل واحد منا يريد ان يجند هذا البلد وان يكون له رأي في العمل الذي يريد ان يعمل ولقاءة المجتمع ولقاءة هذا البلد انا برأيي الشخصي ان الاراء كلها كثرت الاراء في موضوع واحد اولاً واخيراً تنحصر فيما يفيد هذا البلد فهذه ليست مشكلة يا معالي الرئيس، رجاء اقفال الحديث وجعل هذه اللجنة من دون اللجان الأخرى (٢٢) شخص،

والسلام عليكم.

معالي رئيس المجلس: ما صوتنا عليها ابوطلال، اتخذ فيها قرار ابوطلال، الاستاذ حسني الشيباب.

الدكتور حسني الشيباب: شكراً معالي الرئيس، يعني يجب ان نقرر مبادئ ابتداءً وبناءً عليه نستخلص نتائج المبدأ الاول برأيي هو ان كل نائب له من حيث المبدأ الحق في عضوية أي لجنة مختصاً كان ام غير مختص، وزيراً كان ام غير وزير، من بين الاسس او المبادئ الاخرى انه تم توافقاً بين اعضاء اوبين الكتل الممثلة في هذا المجلس، من المبادئ التي تم التوافق عليها الاسس الاربعة التي ذكرتها معالي الرئيس هناك اساس يبدو لم يطبق تطبيقاً جيداً في واقع الحال وهو فيما يختص بالاخوة الوزراء مع حقهم بعضوية اي لجنة الا انه لكثرة اعبائهم في وزاراتهم اذا كان هناك توجه بين اعضاء الكتل وهم في وزاراتهم من كتل، فيمكن دون ان اسمي لحقهم في عضوية اي لجنة، يمكن كي لا ننقل عليهم ما يكونوا اعضاء ان سمح بذلك من الاخوة الوزراء ارجوهم ان يتحسروا من هذا، ان لا يكونوا اعضاء في اللجان، المبدأ الثالث انا اعتقد ان زاد العدد عن (١٥) الي صوتنا عليهم فيلجئ للتصويت ويكون الموضوع قد انتهى باعتقادي لا حل ولا مخرج غير ذلك بعد احترام المبادئ الثلاث التي ذكرت ان زاد العدد عن (١٥) الذي تقرر بالتصويت فيصوت على الأعضاء تصويتاً، وشكراً، ارجو ان يعمل بهذا الاقتراح.

معالي رئيس المجلس: شكراً الاستاذ

الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: باعتقادي ان النقطة الاساسية والجوهرية في موضوع اللجان وان عدم الحضور في اللجان هو المشكلة وليس العدد، وبما ان مشكلة الحضور قد حلت من خلال ان من تغيب ثلاث جلسات متتالية ان يفصل من اللجنة فهذا باعتقادي عامل من عوامل الضبط في الحضور في هذه الجلسات والنظام الداخلي لا يجدد سقفاً ولا يجدد ايضاً نوع اللجنة ولا نوعية اختصاص في هذه اللجنة فالنظام الداخلي واضح وصريح ويحق لكل نائب ان يكون عضواً في لجنتين دائمتين كحد ادنى أو كحد أعلى ولذلك لا ينبغي ان نحرّم النائب حقه كما هو منصوص عليه في النظام الداخلي، من خلال تصويت الي فانا اقترح ان تبقى اللجنة (٢٢) لكن على ان تنضبط الامور في الحضور والغياب وهذا باعتقادي سيعالج المشكلة جذرياً وليست هناك مشكلة من خلال العدد كثرت وقلة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ حسين مجلي.

السيد حسين مجلي: كما ذكرتم معالي الرئيس كان هناك اربع أسس اتفق عليها يضاف الى ذلك على ما اعتقد انه اتفق على الاعضاء ارجو ان اقترح على المجلس الكريم الاسماء التالية التي كما اعتقد كان متفق عليها ليصوت عليها وهم الدكتور ماجد خليفة، عبدالرؤوف الروابدة، الدكتور محمد ابوفارس، ابراهيم خريسات، عبدالعزيز جبر، دكتور احمد الكوفحي، حسين مجلي، الدكتور همام سعيد،

هكذا من المأهول

عبد الرحيم العكور، محمد الدردور، نايف الحديدي، علي الفقير، سليم الزعبي، فارس النابلسي، هؤلاء الاسماء الواقع روعي منها كل الابعاد التي تم المناقشة فيها في هذا المجلس وعلى ما أعلم اتفق عليها وطرح هذه الاسماء على التصويت، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: معالي ابو عمدة، اذا سمحت معالي ابوعمدة الحديث مع الرئاسة هنا.

السيد حسين مجلي: اقتراح .. اقتراح، كيف ما لي حق اقتراح.

معالي رئيس المجلس: طيب اخوان اقتراح وفي اقتراحات قبله ولما نطرح الاقتراح للتصويت لا تصوتوا عليه. ما بدها شيء، معالي ابو عمدة تفضل.

معالي وزير العدل: ان يقف الاخ حسين مرقف المصلحة العامة ويعلم ان يوسف المبيضين كان يأتي قبل الوقت بنصف ساعة يوم الاجتماع ومع ذلك تجاوز عن اسمي فمع ذلك ما تحدث به الزميل غير وارد ولا يمثل في رأيه كامل المجلس، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ حسين مجلي لك الحق تفضل.

السيد حسين مجلي: عندما تم اجتماع هذا المساء كان امام اللجنة وبناءً على طلب من رئيس مجلس النواب في هذا المجلس لكافة الاعضاء النواب ان يسجلوا اسمائهم في اللجان، وبناءً على ذلك تم تسجيل استعراض هذا المساء في الاجتماع الذي ذكرته واتفق على

هذه الاسماء باعتبارها تمثل الحد الاقصى وتمثل التخصص وتمثل التوجهات في المجلس، الواقع القائمة التي بين ايدينا اعتمدنا اولاً اسم الاستاذ معالي وزير العدل لم يكن موجوداً فيها مع ان طلب الى الكافة ان يسجلوا واعتمد بالاضافة الى ذلك معيار بان لا يكون الوزراء مراعاة للمصلحة العامة ان يكونوا اعضاء في اللجان لهذه الاسباب، بالواقع لم يستثنى الاستاذ يوسف بالذات انما أقر مبدأ، واسم الاستاذ يوسف لم يكن موجود أصلاً مع انه كان مطلوب اليه ان يسجل، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ الدغمي نقطة نظام.

السيد عبد الكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس، نقطة النظام تتعلق بطرح الاسماء للتصويت بهذه الطريقة طريقة الاقتراح على اللجان معالي الرئيس محددة في النظام الداخلي بان يترشح العضو أو يترشح الاعضاء في هذا المجلس ويجري الاقتراح عليهم بالاوراق لكن مع احترامي لما طرحه الاستاذ حسين مجلي ممكن ان يطرح كحل ودي على اعضاء المجلس وليس كاقترح للتصويت لكن ان يطرح كاقترح للتصويت فهذا مخالف للنظام الداخلي معالي الرئيس، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: اذا سمحتم الاقتراح مسموح به مهما كان هذا الاقتراح، الاستاذ ليث شيبيلات.

السيد ليث شيبيلات: معالي الرئيس اولاً: ارجو ان يعذرني الزميل الاستاذ الدغمي ان نقطة النظام هي اعتراض على اجراء نظامي

الداخلي، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: صار تصويت اخوان عليها، استاذ فخري قعوار اذا سمح الاخوان انا مسجل اسماء رجاءاً، استاذ فخري قعوار.

السيد فخري قعوار: شكراً سيادة الرئيس، الحقيقة ملاحظة مؤسفة تتكرر في كل دورة لهذا المجلس، وهذه الملاحظة تتمثل في الاصرار من البعض على الانتساب لاحدى اللجان وعندما يبدأ العمل وتبدأ هذه اللجان بالانققاد والاجتماع نلاحظ ظاهرة اشد اسفا وهي التغيب الشديد اللافت للنظر حتى يبلغ الامر المقرر احد اللجان انه يتصل بعضو اللجنة يناشده الحضور لمدة خمس دقائق على الاقل أو على الاكثر كي يسجل اسمه باكمال النصاب فقط ثم يمضي هذا يعني ارجو ان نأخذ به عين الاعتبار الان ونحن جميعاً نصر على ان تكون في لجنة واحدة وانا خارج اللجنة القانونية هذا امر والاخر ان هناك جملة من الاقتراحات وأنا مع واحد من هذه الاقتراحات وهو الاقتراح الذي تفضل به الزميل سلامة الغوري، اعتقد انه اقرب الى المعسولية والمنطق ولذلك فاني اقترح قفل باب النقاش والتصويت على الاقتراحات الواردة.

معالي رئيس المجلس: الان سيصوت على الاقتراح استاذ فخري وخلينا حتى حقيقة القضية ليست قضية تصويت وخاصة بلجان وعمل وفي قرار المجلس في سقف وخلينا نقيد بالشيء الذي يلتزم فيه قانون المجلس، الاستاذ ابراهيم خريسات.

خرجت به الرئاسة أو صارت به جلسة خطأ لاقتراحه لم يأخذ به الرئيس ما زال ولم يطرح.

ثانياً: سيدي الرئيس بقي هذا المجلس فيه ككل هكذا يقال وقد اطلعتنا انك اجتمعت مع رؤساء الكتل وسمعتنا اقتراحاً وجيهاً من الاستاذ ابو ابراهيم الاستاذ سلامة الغوري، لماذا تبدو الكتل متماسكة جداً عندما تبحث وزارات وغير وزارات وتصرف أشهر على هذا، وفي مثل هذا الموضوع لا تكون متكتلين الكتل نحسم هذا الموضوع حقيقةً ويبقى عشرة مستقلين ونحن كمستقلين سترون كما ستكون متساعين ونهبي هذه القضية الاقتراح وجيه، الكتل تتفق اربع، ثلاث، اثنين، كما تتفق على كراسي الوزارات ثم بعد ذلك اتركونا نحن المستقلين. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: الاقتراح محفوظ وسيصوت عليه وارجو ان تكون بحدود ما يسمح به الاقتراح لم يعمل البقية، الاستاذ عبدالعزيز جبر.

السيد عبدالعزيز جبر: معالي الرئيس، الحقيقة قضية الكتل لا دخل لها في النظام الداخلي ولا علاقة لها بانتخاب اللجان وهذا يمكن ان يصبح خارج المجلس وليس داخل المجلس الانفاق عليها لكن القضية بالنسبة للجنة القانونية وغيرها من اللجان الحق الذي يقال ان لازم يكون كل لجنة اقل شيء (٢٠) واحد حتى يقسم هذا على الاربع بصبر (٨٠) نكون خلصنا من القضية ولذلك الحقيقة المخرج من قضية اللجنة القانونية لا مانع ان تكون (٢٠ - ٢٢) وهذه قضية محسومة في النظام

هكذا من المأهول

السيد ابراهيم خريسات: شكراً، الواقع كان اتفاقاً في الجلسات السابقة على ان يحدد السقف (٢٠) لنخرج من اشكال بحيث ان يتاح لكل فرد من اعضاء المجلس ان يسجل في لجنة واحدة هذا خرجنا منه الان بسبب الشكاوي الكثيرة التي كانت تتردد بكثرة الغياب وعدم انعقاد اللجان صوتنا على السقف ان يكون (١٥) فأرجو ان يبقى على هذا ولا نعيد الحديث حوله اما وقد ازداد عندنا العدد الان الى اكثر من (١٥) عضو الحل الطبيعي وقد اخذنا وقتاً طويلاً بالحوار دون ان نخرج بنتيجة ان نسجل الاسماء ويشطب الذي يريد الانسحاب فاذا بقي العدد زيادة عن (١٥) عند اذن يتم انتخاب هؤلاء الاخوان للجنة القانونية، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: احنا قرأنا الاسماء وطلبنا من يتسحب منها وانسحب البعض وبقي اربعة وعشرون فقط ولهذا الاقتراح المقدم الان لنا هو اقتراح الاستاذ سلامة الغويري واقتراح الاستاذ مجلي واقتراح الاستاذ حسني الشيباب، ما هو اقتراحك؟

الدكتور حسني الشيباب: ان يصوت اذا كان زيادة عن (١٥)، ان يصوت على الاسماء الموجودة امامنا، ان يصوت تصويتاً.

معالي رئيس المجلس: طيب كما هي موجودة عندي الان.

الدكتور حسني الشيباب: نعم.

معالي رئيس المجلس: طيب. الإبعاد وهو مخالف للقرار، استاذ ابو زنت.

السيد عبد المنعم ابو زنت: بسم الله

الرحمن الرحيم

لا اجتهاد في موطن النص.

معالي رئيس المجلس: ما هو النص؟

السيد عبد المنعم ابو زنت: تشكيل الكتل مخالفاً مخالفة صريحة لا لبس فيها ولا غموض للمادة (٢٨) للنظام الداخلي.

معالي رئيس المجلس: اقرأ.

السيد عبد المنعم ابو زنت: تتألف كل لجنة من ثلاثة اعضاء على الاقل يجري انتخابهم بالاقتراع السري، فاما ان تنفق.

معالي رئيس المجلس: ما هي المخالفة؟ اين المخالفة؟

السيد عبد المنعم ابو زنت: المخالفة ان تشكيلة الكتل ما تمت انتخابها.

معالي رئيس المجلس: لا اخي اذا سمحت، اذا كان لمخالفة استاذ ابوانس احنا ما قبلنا انخالف انهم ما يقلوا عن (٣) قطعاً، السقف بقرار من المجلس اذا سمحت، سجل مخالفة ابوانس. الشغلة الثانية ان احنا اذا تم الاتفاق كان به ما تم الاتفاق نصوت. القضية لا تحتاج الى تسجيل مخالفة.

السيد عبد المنعم ابو زنت: لو سمحت معالي الرئيس، الانتخاب يعني في شرعيته تحت القبة، وليس خارج القبة.

معالي رئيس المجلس: لم يتم انتخاب خارج القبة اذا سمحت، كل ما حصل اخوانا هو حاولنا ما امكنا استاذ ابوانس اتصلنا بالاخوان رؤساء الكتل للتخفيف من هذا

معالي رئيس المجلس: والحل عندك.

الدكتور حسني الشيباب: نصوت عليهم ننتخب من بينهم (١٥).

معالي رئيس المجلس: انتخابات يعني.

الدكتور حسني الشيباب: انتخاب نعم ولما لا.

معالي رئيس المجلس: هذا سنعود اليه هذا هو النظام.

سنعود اليه استاذ حسني اذا هذا اقتراح غير وارد الان، الاقتراح الثاني هناك الاستاذ حسين مجلي سمي قائمة مقترحة، وقال اقترح ومن حقه ان يقترح او أي اخ يقترح ما في مخالفة، فمن يوافق على هذا الاقتراح بالقائمة التي ذكرها الاستاذ حسين مجلي من يوافق عليها؟ تقرأ الاسماء مرة ثانية استاذ حسين مجلي رجاءاً.

السيد حسين مجلي: الدكتور ماجد خليفة.

معالي رئيس المجلس: شوي... شوي حتى يسجلوها.

السيد حسين مجلي: الدكتور ماجد خليفة، عبدالرؤوف الروابدة، الدكتور محمد ابوفارس، ابراهيم مسعود خريسات، عبدالعزيز جبر، الدكتور احمد الكوفحي، حسين مجلي، دكتور همام سعيد، عبدالرحيم المعكور، محمد الدردور، نايف الحديد، علي الفقير، سليم الزعبي، فارس النابلسي.

معالي رئيس المجلس: هذه الاسماء

(١٤).

النقاش الذي اجد انه حقيقة معظمهم تضييع للوقت، فاتفقنا مع اخوانا وعرضنا عليهم القضية من هو مسجل في هذه اللجان؟ فكانت هناك اقتراحات عرضناها عليكم وما ألزمنا بأحد أن يكون هناك عليه الزام فعرضنا الأمر اليكم فكان (٢٣) اصبح (٢٩) هذا قرار المجلس لم يتخذ شيء خارج القبة، لم يقرر شيء، لم ينحني خارج القبة الآن في عندكم اقتراحات اذا لم يتم الاتفاق نعود للانتخاب، هذا هو المطلوب الآن، فاذنا سمحتم الان عندي اقتراح او عدة اقتراحات، هناك اقتراح يقول بغض النظر عن قرار المجلس ان يقبل من هو مسجل هنا كأعضاء للجنة بغض النظر عن السقف، من يوافق على هذا الاقتراح؟ تعد الاصوات،

الاقتراح اذا سمحتم، اكثر الاقتراحات مسجلة واولهم اقتراحك استاذ حسني هناك اقتراح ان نقبل من هو مسجل هنا (٢٩) وقد قرأت الاسماء، استاذ حسني نقطة نظام.

الدكتور حسني الشيباب: معالي الرئيس ارجو ان اذكر انه تم التصويت على ان لا يزيد السقف عن (١٥) واحد.

اذا اقرينا مبدأ جديد الغينا التصويت وهذا لا يجوز هذه مخالفة.

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت ما هو اقتراحك؟ لنصوت عليه.

الدكتور حسني الشيباب: اقتراحي ان نلتزم بما صوتنا عليه او اقريناه بالتصويت وهو (١٥).

هذا من المأهول

السيد حسين مجلي: (١٥).

معمالي رئيس المجلس: اذا سمح الاخوان، معمالي الاستاذ عبدالسلام اذا سمحت لي، الآن في اقتراح بدنا نطرحه للتصويت، ما هي نقطة النظام استاذ عبدالسلام.

السيد عبدالسلام فرجيات: اذا جرى التصويت على مثل هذا الاقتراح فانه يكون اقتراح بالقائمة وهذا مخالف للنظام الداخلي اذا اردنا ان نجرى تصويتاً فيجب ان يكون بالاسم وبالأفراد وليس بالقائمة، لانه لا يوجد في النظام انتخاب بالقائمة، اما اذا كان مجرد اقتراح يتفق عليه المجلس اتفاقاً دون تصويت هناك يكون اقتراح عادي، اما اذا طرح للتصويت فهو مخالف للنظام، وشكراً.

معمالي رئيس المجلس: القائمة (١٤) استاذ حسين.

السيد حسني مجلي: عبدالكريم الدغمي باعتبار الاستاذ ابوسليمان كان معتزلاً ونحن في الاجتماع والان، فيصبحوا (١٥).

معمالي رئيس المجلس: الاقتراح بالاسماء... اسماً... اسماً كما هي لحل الاشكال واتفاق استاذ عبدالسلام كاتفاق بيننا، من يوافق على هذا الاقتراح كاتفاق؟ واتفاق وليست قائمة كاتفاق على هذه، من يوافق على هذه الاسماء؟ تعد الاصوات رجاءاً الأيدي عالياً حتى تعد الاصوات رجاءاً ٢٥ - ٢٢.

الاقتراح الثالث والاخير، استاذ ليث الشيبات نقطة نظام.

السيد ليث الشيبات: سيدي، فقط

كنقطة نظام اسجل مخالفة التصويت السابق هذا الاقتراح السري يكون النظام اذا اتفق على الـ (١٥) ما في داعي للانتخاب يمكن تمثيلها اما ان يصوت على قائمة ففعلاً رأي الاخوين الكريمين هو رأي نظامي.

معمالي رئيس المجلس: استاذ ليث رجاءاً حلينا الموضوع، الاقتراح الاخير، وهو الاستاذ سلامة الغوييري مقدم لنا، الكتل الحركة الاسلامية (٤) اعضاء، الدستورية (٣)، الوطنية (٣)، الديمقراطية (٢)، اسلامية مستقلة (١)، المستقلون (٢)، المجموع (١٥)، يا استاذ ليث رجاءاً استاذ ليث خطاب يوجه نظام حلينا تنقيح للنظام، الان نستمتع من المعنيين استاذ الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً، معمالي الرئيس، اعتقد ان التجمع الديمقراطي يوافق على ما تفضلت به، على هذا الاقتراح اقتراح الاستاذ سلامة الغوييري.

معمالي رئيس المجلس: الاستاذ مطير البستنجي.

السيد مطير البستنجي: الكتلة الدستورية توافق على ذلك.

معمالي رئيس المجلس: يوافق. الاستاذ ابوجمال، توافق. استاذ قسيم.

الدكتور قسيم عبيدات: موافقة.

معمالي رئيس المجلس: موافقة، استاذ ابوانس، معمالي الاستاذ ابراهيم خريسات.

السيد ابراهيم خريسات: موافقة ما دام الكتل كلها وافقت عليه، شكراً.

معمالي رئيس المجلس: شكراً، اذا يسمى من كتلة الحركة الاسلامية (٤) اعضاء، دستورية (٣)، وتقدم الان ارجوان تصلي الاسماء حالاً، استاذ حسني الشيبات.

الدكتور حسني الشيبات: اقدم اساء الكتلة الديمقراطية.

معمالي رئيس المجلس: مكتوبة.

الدكتور حسني الشيبات: مكتوبة كتابة ونقولك ايها. ما في اعتراض من احد.

معمالي رئيس المجلس: مكتوبة كتابة، مكتوبة يا استاذ حسني، مكتوبة الاخ الامين العام اذا سمحت واحد من الاخوان يجمع الاوراق، يجمع الاوراق هاي الاخ خالد يجمعهم، الشيخ يعقوب.

السيد يعقوب قرش: بدأ الان التجميع ولكن اقتراح الاخ حسين مجلي والاخ علي الفقير اذا كان ممكن يعني ما في حل ثاني.

معمالي رئيس المجلس: ويسعى بدمتهم ادناه، الاستاذ حسين مجلي.

السيد يعقوب قرش: استاذ حسين، وعلي الفقير، شيخ علي انسحب من المالية الى القانونية.

معمالي رئيس المجلس: قد حولنا اثنين.

الدكتور علي الفقير: انا اريد ان اكون في اللجنة القانونية، وحقي الدستوري يحفظ لي ذلك.

معمالي رئيس المجلس: اذا سمح لي الاخوان، كتلة الحركة الاسلامية الدكتور محمد

ابوفارس، دكتور ماجد خليفة، دكتور همام سعيد، دكتور احمد الكوفحي، التجمع الديمقراطي: استاذ فارس النابلسي، استاذ محمد فارس الطراونة.

الكتلة الاسلامية المستقلة: عبدالسلام فرجيات.

الكتلة الوطنية: قسيم عبيدات، نايف الحديد، محمد دردور.

الدستورية: مروان الحمود، عبدالرؤف الروابدة، يوسف مبيضين.

موافقة؟

موافقة؟ بارك الله فيكم.

مستقلة موجودة، ما قرأناهم. عفواً ما وصلني.

الكتلة المستقلة: حسين مجلي، وعلي الفقير.

اذا سمح الاخوان استاذ حسين مجلي وعلي الفقير سمعتم الاسمين، موافقين على ذلك؟ طيب.

استاذ فارس النابلسي.

السيد فارس النابلسي: ارجو شطب اسمي وابداله باسم الاستاذ سليم الزعبي وشكراً.

معمالي رئيس المجلس: لا مانع انت كريم والاخ سليم كريم، ما عنا مانع حقيقة.

السيد سليم الزعبي: السيد الرئيس، قد فهم كلامي على انه اهانة للمجلس لا الحقيقة هو كلام يتعلق بأدائنا في هذا المجلس. فاعتذر اذا فهم ذلك.

معمالي رئيس المجلس: معمالي الاخ انا

معك، حتى لا نغس احد.

السيد سليم الزعبي: شكراً لم أفس احد من اعضاء هذا المجلس، لكنني، شكراً لاني فارس حقيقة انا كنت عازف عن ارفع نفسي لهذه اللجنة لكنني عندما وجدت التزامي على هذه اللجنة، في اخر لحظة احد الاخوان اقترح ويا ليت لم يقترح لكي تؤدي اداءاً قانونياً جيداً، سيدي الرئيس انا عضو في هذا المجلس استطيع ان اؤدي دوري في هذا المجلس شكراً لكم، لكنني اود ان اؤكد حقيقة جوهرية انه ليس هكذا تختار اللجان، انا حقيقة المنطق ان تجري اقتراع سري، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: لا مانع، معالي الاخ ابوخلد حقيقة لك كل ذلك لكن نحن لا نريد ان نغس اخواناً والمجلس بأي شكل من الاشكال.

اخواننا فيهم الخير كلهم وأي مجموعة تأتي في لجنة هي انشاء الله تعطي، ولك الحق ولك التقدير، اللجنة التي تليها، اللجنة الادارية، عندنا الاسماء التالية: استاذ سلامة الغوييري، نادر الظهيريات، عبدالله زريقات، فيصل الجازي، دارود قوجق.

خمسة اسماء من يود استاذ سلامة، اذاً بقي عندنا اربعة اسماء للجنة الادارية. موافقة؟ موافقة.

لجنة الشؤون الخارجية عندنا (١٦) عضو، الاسماء، عيسى مدانات، طاهر المصري، عبدالحفيظ علاوي، سعد حدادين، عيسى الرميوني، احمد عتاب، حسني الشيايب، فخري قموار، محمد ابوعليم، محمد الحاج، يوسف

العظم، يوسف الحصانة، محمد عضوب الزين، ابراهيم غيايشة، محمد المرعر، فوزي الطعيمة، حمزة منصور، (١٩) راج (٢)، (١٧) بدنا (٢) حسب القاعدة، من بين الاخوة الافاضل ينسحب، الاستاذ محمد المرعر اسم اخر حتى تنتهي من هذه اللجنة، الاستاذ عبدالله النور لانه مشطوب لانه باللجنة المالية، والاستاذ عبدالرؤف ايضاً قلنا باللجنة المالية، بقي (١٦) بدنا واحد من الاخوان، من بين الاخوان استاذ يوسف الحصانة طيب استاذ يوسف الحصانة وتبقى الاسماء الباقية (١٥)، استاذ عكور.

السيد عبدالرحيم العكور: انا بلا حظ على هذا الاساس يعني اذا سرنا على هذا المتوال بعض الاخوة الراغبين ان يكونوا في اي لجنة من اللجان سيحرمون منها ولا ادري يعني هل هذا يحقق عدالة؟ او لا يحقق عدالة انا من حقني من ان اكون في احدى اللجان فشطبت من القانونية اشطب من بقية اللجان على أي اساس.

معالي رئيس المجلس: عننا اللجنة الادارية مفتوحة استاذ ابوعلقل.

السيد عبدالرحيم العكور: طيب ضيفني الى اللجنة الادارية.

معالي رئيس المجلس: طيب يعني مفتوحة، عبدالرحيم العكور، وطلبنا من الاخوان من يضاف اليهم، ولا يزال الباب مفتوح، لا يزال الباب مفتوح بالادارية، استاذ عبدالحفيظ.

السيد عبدالحفيظ علاوي: اذا سمحت

في اسما بالخارجية وردت في لجنة دائمة اخرى.

معالي رئيس المجلس: من؟

السيد عبدالحفيظ علاوي: ارجو ان تسمي الاسماء.

معالي رئيس المجلس: عيسى مدانات، طاهر المصري، عبدالحفيظ علاوي، سعد حدادين، عيسى الرميوني، احمد عتاب، حسني الشيايب، فخري قموار، محمد ابوعليم، محمد الحاج، يوسف العظم، محمد عضوب الزين، ابراهيم الغيايشة، فوزي الطعيمة، حمزة منصور.

السيد عبدالحفيظ علاوي: لا ما في خلص.

معالي رئيس المجلس: طيب لجنة الحريات العامة (١٤)، لجنة الحريات العامة، ابوفرحان تفضل، ابوفايز تفضل.

السيد هشام الشراري: ارجو اضافة اسمي للحريات العامة.

معالي رئيس المجلس: الحريات العامة ألك مكان،

الاسماء: محمد ابوفاارس، همام سعيد، ماجد خليفة، حمزة منصور، عبدالمعتم ابوزنط، عيسى مدانات، عبدالله عكايلة، عبدالرحيم العكور، حسين مجلي، ليث شبيلات، يعقوب قرش، سليم الزعبي، داود قوجق، ابراهيم مسعود، هشام الشراري، ماشي هيك.

السيد عبدالكريم الدغمي: ارجو اضافتي الى اللجنة.

معالي رئيس المجلس: (١٥) معالي الاخ.

السيد عبدالكريم الدغمي: يا سيدي ابوفايز يتنازل لي.

معالي رئيس المجلس: استاذ ابراهيم خريسات.

السيد عبدالرحيم العكور: ارجو استبدال اسمي باسم الاستاذ احمد قطيش الازايدة.

معالي رئيس المجلس: طيب انت موجود فيها طيب.

احمد قطيش محل عبدالرحيم العكور طيب هذه (١٥) كاملة.

السيد حسين مجلي: لجنة الحريات العامة انا بنسحب منها.

معالي رئيس المجلس: لمن؟ السيد حسين مجلي: شفت الاستاذ عبدالكريم راغب ان يكون فيها.

معالي رئيس المجلس: ماشي هيك، والشكر لكم الاثنين طيب، اللجنة الزراعية (٨).

عبدالحفيظ علاوي، احمد الكفاوين، عطا الشهبان، سلطان العدوان، نادر الظهيريات، محمد علاونة، ابراهيم غيايشة، عبدالمجيد شريدة، عبدالله زريقات. (٩)، استاذ هشام كم لجنة ابوفايز اصبحت داخل فيهم، (١٠) استاذ هشام الشراري اي حد الباب مفتوح فيها ايضاً، الصحة الاستاذ عوني في الزراعية؟

الدكتور عوني البشير: نعم.

معالي رئيس المجلس: فلاحين هذه معقولة، استاذ محمد العلاونة موجود، معالي الاستاذ عوني البشير، اللجنة الصحية، الدكتور محمد ابوعليم، وبين الاخ محمد ابوعليم يمكن اصبح (٤) لجان ما عليه، على كل حال يحلف التضارب، اللجنة الصحية، الدكتور محمد ابوعليم، دكتور سعد حدادين، دكتور احمد عتاب، نواف الخوالدة، زياد ابو محفوظ، دكتور يوسف الحصاونة، محمد المرعر، جمال الصرايرة، علي الخوامدة، فؤاد الخلفات، (١٠) من الصحية الى الزراعية، في احد من الاخوان بحب يدخل في أي لجنة، استاذ عبدالرؤوف الصحية، معالي ابو محمد الصحية.

معالي وزير الاتصالات: شطب ... شطب.

معالي رئيس المجلس: اي اضافة أو تعديل، الاستاذ عوني.

صحية، معالي عوني البشير الصحية أيضاً، ملاحظة، حتى تكمل اللجان استاذ ابو محمد، لجنة التربية والتعليم،

استاذ كامل العمري، الدكتور احمد الكوفحي، عبدالرحيم العكور، ابراهيم خريسات، فوزي شاكر الطعيمة، حسني الشياح، يوسف العظم، مطير البستنحي.

حد من الاخوان يرغب بدخول لجنة التربية استاذ عبدالسلام، طبيب هذه (٩) طبيب لجنة فلسطين (١٥).

لجنة فلسطين: عبدالعزيز جبر، عبدالمعزم ابو زنت، عطا الشهبان، دكتور محمد

الحاج، ذيب انيس، زياد ابو محفوظ، احمد كفاوين، احمد الكوفحي، نايف الحديد، علي الفقير. (١٠) بسام حدادين، أي من الاخوان منصور مراد، يعقوب قرش، حد من الاخوان، لجنة الرفق والبيادية.

نايف الحديد، عبدالحفيظ علاوي، جمال الخريشا. (٣) من الدكتور نايف ابوتايه، فيصل الجازي، استاذ محمد مرعر.

حد من الاخوان البادية، نواف الخوالدة، هشام الشراري، طيب المياه.

عبدالمجيد الشريدة، مطير البستنحي، الدكتور نايف ابوتايه، عبدالحفيظ علاوي، معالي سمير قعوار، فؤاد خلفات، في حد من الاخوان، استاذ عيسى الرعوني طبيب هذه (٤) - ٥ - ٦ - ٨ معقولة.

عبدالمجيد الشريدة، مطير البستنحي، نايف ابوتايه، عبدالحفيظ علاوي، فؤاد الخلفات، سمير قعوار، عيسى الرعوني، هشام ما طلع (٣ - ٤) هي يعني، بعددين تضارب نرفعه اذا بالتسجيل لأن هذا فيه زيادة، طيب اخوانا تنمي على اخوانا جميعاً أن تكون هذه الاسس الاربعة التي اعتمدت ان تطبق من أول يوم ونأمل انشاء الله بعباء منذ البداية، استاذ عبدالحفيظ علاوي.

السيد عبدالحفيظ علاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

يا اخوانا اتوجه الاخوان في المجلس، انا يعتبر الاخ سليم الزعبي مكسب كبير في اللجنة القانونية اذا سمحت انا بحكي ارجو ان لا نقاطعني، سليم الزعبي مكسب كبير وبعض الاخوان اكيد الانتخابات والقانونية يعني الها،

المجلس ولكي ينجز من القوانين ومن الأمور الاخرى في اللجان عملاً أكثر ونضيف بهذه المسألة خير على خير انشاء الله.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً معالي الاخ، يعني اقتراح الاستاذ الدغمي، وثني عليه فالموضوع الان مطروح على الاخوان للتصويت اذ لم يكن هناك تعليق سريع، استاذ حسين مجلي.

السيد حسين مجلي: شكراً سيدي الرئيس، انا ارى حقيقة في اول اجتماع للجان ان نضع حقيقة للمجلس عدة مقترحات في كيفية عملها وان يقر المجلس هذه المقترحات بشكل متكامل ويمكن ان يكون مقترح الزميل الفاضل معالي الاستاذ عبدالكريم من هذه المقترحات لكن تأتي في اطار ما تقدمه اللجان، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: يقدم اقتراح متكامل مع مقترحات اللجان الاخرى.

السيد حسين مجلي: نعم.

معالي رئيس المجلس: معالي الاستاذ الروابدة.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: معالي الرئيس اعطاني الاخ ابوشجاع، كنت اريد ان اقول انه لا يوجد تنظيم لاجتماعات واخذ القرارات وحديث اعضاء اللجان في المجلس وبالتالي من الضروري ان توضع تعليمات لممارسة اللجان جميعاً لصلاحياتها ان احد اعضاء اللجنة جرى هجوم على

وقد تحرم في بعض الاحيان تخصص فانا ارى ان يجد الاخوان مكاناً للمصلحة العامة للأخ سليم الزعبي للاستفادة من خبرته وعلمه للأمانة العلمية اذا بدنا ينتج، وشكراً. ارجو الاخوان اهم الاخوان النواب ومنهم الاخوان المسلمون.

معالي رئيس المجلس: ارجو ان يكون الحديث موجه مباشرة عندما نعطي كلاماً أو دوراً لاحد عدم المقاطعة رجاءاً.

السيد عبدالحفيظ علاوي: فانا اقترح هذا الاقتراح ان يوجد للأخ الزميل مكاناً لخبرته، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: واضح .. واضح الاقتراح .. الاستاذ الدغمي الي بدو يثني بدو يبقى له عمل احنا (١٥)، استاذ الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس اذا اعطيني دور في الكلام، اريد ان اقترح على المجلس الكريم ان نضيف أساساً اخر لعمل اللجان ونوفر وقت النقاش عند مناقشة قرار كل لجنة، سبق في الدورة الماضية والدورة التي قبلها، ان كنا نختلف أو نتفق على ان اعضاء اللجان يناقشون في المجلس، انا اقترح ان الذي يدافع عن قرار اللجنة الرئيس والمقرر فقط وان يحرم اعضاء اللجنة من النقاش في المجلس حول قرار اللجنة وهذا هو الاصل الصحيح فاذا رأيتم، المخالف ايضاً يحق له ان يطرح وجهة نظره ويحاور حولها ويسجلها نعم شريطة اذا سمحتم، شريطة ان تكون مخالفة عضو اللجنة المخالف او الاعضاء المخالفين ان تكون مسجلة ومرفقة مع قرار اللجنة، انا اطرح هذا الاناس على الاخوان لكي يتسق عمل

قرارها ولديه نقطة جديدة لم يطرحها الرئيس او المقرر اننا افهم ان اقتراح معالي الاستاذ عبد الكريم ينصرف الى ان لا يتصدى للدفاع مباشرة او ان لا يخالف قرار اللجنة من لم يخالفه مكتوباً أما سترد اثناء النقاش هناك فكر قانوني احياناً في اللجنة القانونية يجب ان يطرح ويجب ان يستفاد منه لذلك اوصى ان توضع تعليمات خاصة لممارسة جميع اللجان لأعمالها.

معالي رئيس المجلس: اذا سمح لي الاخوان اقتراح الاستاذ الدغمي حقيقي وارد لانه نوقش العام الماضي عدة مرات وصار عليه خلاف طويل، لكن اقتراح الاستاذ حسين مجلي ان يأتي هذا من ضمن اسس اخرى لعمل اللجان لكن لا بد من اتخاذ موقف من هذه الناحية فاذا وافقتم على ان يأتي من اللجان بشكل متكامل وملاحظات اخرى معه فلا مانع ان نحول اللجان واللجان تدرس وتقدم لنا مقترحات شاملة يتم التصويت عليها ويبحثها، اذا الاستاذ الدغمي، اذا هي قائمة لاقتراح ويطلب من اللجان ان تقدم مقترحات اخرى وتنظيم عمل اللجان كله، يعني هذا الاقتراح والاخوان ايدوه.

السيد عبد الكريم الدغمي: باعتقادي ان هذا يوفر علينا وقت طويل يعني، وبعد ان الاعضاء الذين لا يكونوا في اللجنة، اعضاء المجلس الي ما يكونوا في اللجنة يستطيعوا انهم يناقشوا الاعضاء الي في اللجنة يكونوا اشبعوا الموضوع نقاش في اللجنة واتخذوا قرار معين المقرر بدافع عنه رئيس اللجنة بدافع عنه بقية الاعضاء بدهم يأخذوا فرصة أيضاً داخل

المجلس في النقاش ما بصير فيها عدالة معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ ليث شبيلات.

السيد ليث الشبيلات: يا سيدي المخرج من الاقتراح الوجيه للاستاذ عبد الكريم الدغمي، والتعليق الدقيق للاستاذ عبد الرؤوف الروابدة، هو عندما نبحث في القوانين او في أمور اللجان ان تطرح الرئاسة الجليلة عند فتح باب النقاش، النقاش كما يلي:

من يرغب بالتكلم مع هذا النص؟ يسجل اسماء، من يرغب بالتكلم ضد؟ وتسجل الاسماء، من يرغب بالتعديل؟

فاذا سمي بعض الاسماء بالتعديل يسمح عندما يطرح رأي بالتعديل يسمح لأي شخص في المجلس ان يناقش اما عضو اللجنة فلا يناقش في النقاش مع النقطة أو ضد النقطة هذا يغطي وهذه الطريقة ايضا الرئاسة الكريمة تعدل في وقت المجلس بحيث تعرف من ينوي التكلم مع؟ من ينوي في التكلم ضد؟ وتبدأ بالمر، ثم التعديل، ثم الضد، مع النقاش، مع التعديل، مع الضد، حتى اذا بدأ الكلام يتكرر تغلق الرقاسة باب النقاش وتطرحه للتصويت، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: استاذ ليث، اقتراح الاستاذ الدغمي واضح في نقطة محددة واقتراحك حقق قضية اخرى، لكن هذا يترتب عليه ان يكون محاضر الجلسات دقيقة، استاذ ليث شبيلات الحديث لك وجواب على سؤالك اذا تكرمت علينا الجواب لك، الاستاذ الدغمي يقول ان عضو اللجنة لا ينوب عنه رئيس اللجنة

ومقرها ولا يجوز له ان يناقش هنا وما تفضلت فيه قضية صحيح من حيث ترتيب توزيع الكلام لكن هذا يترتب عليه العضو في اللجنة يعرف انه لا يجوز له ان يعطي رأي داخل اللجنة مكتوباً ولا يجوز له ان يتكلم هنا وينوب الرئيس والمقرر هذه قضية نوقشت وحصل فيها كلام كثير العام الماضي اقترحت الآن من حيث المبدأ هل تقبل أو لا تقبل اقترح الاخوان قالوا خليها تأتي مع بعض الملاحظات الثانية ولا بد من البت فيها، ما تفضلت فيه من حيث توزيع الادوار من يتكلم مع؟ ومن يتكلم ضد؟ قضية صحيحة وقضية لا بد منها لكن هذه لا تعني انك تحرم أو لا تحرم كمبدأ، اخوان من اللجان كانوا يغيبون عن اللجنة ويأتوا هنا يعطوا هنا كلاماً كثيراً مصمم من اعضاء اللجنة، تفضل اخي.

السيد ليث الشبيلات: كلامك واضح وكلام الاخوة واضح لنا، وقلنا المخرج وبذلك نمثل بأن عضو اللجنة لا يتكلم أبداً اذا كان الموضوع واضحاً المطروح مع أو ضد اما اذا تطور البحث الى تعديل فمن حق عضو اللجنة يتكلم بهذا نوفق بين رأي الاستاذ الدغمي واعتقد انه يسوافقي وبين رأي الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة اعتقد انه يوافقي هذا هو المخرج.

معالي رئيس المجلس: يا سيدي هل يجوز لمعضو اللجنة ان يكون مع، أو ضد ابتداء؟

السيد ليث الشبيلات: لا يا سيدي، عندما تطرح الرئاسة الجليلة الموضوع اذا انا عم يناقش مع أو ضد عضو اللجنة لا يتدخل اذا طرحت تعديلاً له الحق. على كل حال يقرر

المجلس الكريم اذا رأيتم ان يصوت عليه الآن لا مانع اذا أحببتم ان تؤجلوه للملاحظة اخرى أيضاً الامر لكم، طيب اذا يؤجل حتى مع ملاحظات اخرى، أي ملاحظات ثانية اخوان على اللجان؟ استاذ نايف.

السيد نايف الحديدي:

بسم الله الرحمن الرحيم،

انا يعتقد ان كل الحديث الذي دار هو خلاف للنظام الداخلي، اذا سمحت فقط كلمة.

معالي رئيس المجلس: الصوت غير واضح.

السيد نايف الحديدي:

بسم الله الرحمن الرحيم

ما جرى من حديث معالي الرئيس هو في الواقع يعني خلافاً لما جاء في النظام الداخلي، النظام الداخلي يقول بأن اللجان تبحث الامور ثم تعرضها على المجلس والمجلس يقرر ما فيه الخير فيها معروض عليه لكن المشكلة ان هل يجوز ان تمنعني أو تمنع غيري أو تمنع أي انسان من النواب ان يتحدث ما دام النظام الداخلي يسمح له بأن يتحدث سواء اتفق مع اللجان أو ما اتفق يعتقد ان هذا يخالف للنظام ومع ذلك انا اقول ان الوقت مبكر للبحث في هذه المواضيع، والسلام عليكم ورحمة الله.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام، الاخ الامين العام بند (٥) من جدول الاعمال.

السيد الامين العام:

٥. تلاوة الكتب الواردة:

أ - كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان
رقم (٢٣٣٥)، تاريخ
١٩٩١/٩/٨، حول اعادة البند
(١٥) المضاف للفقرة (ب) من المادة
(٧) من القانون المؤقت رقم (٤)
لسنة ١٩٨٩، قانون معدل لقانون
ضريبة الدخل الى مجلس النواب.

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس الاعيان

الرقم ٢٣٣٥/٣٢/٢

التاريخ: ١٩٩١/٩/٨م

الموافق ١٤١٢/٢/٢٩هـ

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

بالإشارة الى كتاب معاليكم رقم
(٢١٣٦) تاريخ ١٩٩١/٨/١٥ بشأن القانون
المؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٨٩، قانون معدل
لقانون ضريبة الدخل والمعاد الى مجلس الاعيان
بالتعديل الجديد.

ارجو التفضل بالعلم بأن مجلس الاعيان
قد وافق على القانون المذكور في جلسته السابعة
من الدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ
١٩٩١/٩/٤، كما أقره مجلس النواب الا ان
مجلس الاعيان قد أعاد صياغة البند (١٥)
المضاف للفقرة (ب) من المادة (٧) من القانون
الأصلي بالشكل التالي:

البند (١٥) الفقرة (ب) من المادة (٧) من
القانون الأصلي.
البند ١٥:
المدخول والارباح المتحققة لبنك

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس الاعيان

الرقم: م ق / ٢٣ / ٢٤٧٠

التاريخ: ١٤١٢/٣/٤هـ

الموافق: ١٩٩١/٩/١٢م

الاسكان من القروض والتسهيلات التي يقدمها
للمشاريع السكنية، اما دخوله وإيراحه الأخرى
التي لم ينص على إعفائها في هذا القانون فتخضع
للضريبة بعد تنزيل الحسارة التي قد تتحقق من
القروض والتسهيلات التي يقدمها للمشاريع
السكنية وذلك بالرغم مما ورد في قانون بنك
الاسكان أو أي قانون آخر.

لذا ابعث لمعاليكم بالقانون كما عدله
مجلس الاعيان لعرضه على مجلس النواب لاتخاذ
ما يلزم.

واقبلوا احترامي.

رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوزي

نسخة / الى مدير شؤون مجلس الاعيان.

نسخة / الى ملف القانون.

معالي رئيس المجلس: مجال الى اللجنة
المالية؟

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:

ب - كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم
(٢٤٧٠)، تاريخ ١٩٩١/٩/١٢، حول
اعادة الفقرة (ج) من المادة (٢) من
مشروع قانون الدفاع لسنة ١٩٩٠، الى
مجلس النواب.

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس الاعيان

الرقم: م ق / ٢٣ / ٢٤٧٠

التاريخ: ١٤١٢/٣/٤هـ

الموافق: ١٩٩١/٩/١٢م

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

بالإشارة الى كتاب معاليكم رقم ٣١١٧
تاريخ ١٩٩٠/١٢/٣١، والمتضمن موافقة
مجلس النواب على: (مشروع قانون الدفاع لسنة
١٩٩٠)، مع التعديلات التي أدخلها مجلس
النواب عليه.

ارجو التفضل بالعلم بأن مجلس الاعيان
في جلسته الثالثة من الدورة الاستثنائية المنعقدة
بتاريخ ١٩٩١/٧/٣٠، اثناء مناقشة (مشروع
قانون الدفاع لسنة ١٩٩٠)، قد قرر الموافقة على
الفقرة (ج) من المادة (٢) كما وردت في المشروع
المقدم من الحكومة، واستنادا لقرار المجلس
العالي رقم (٢) لسنة ١٩٩١، والذي يفيد (لا
يجوز ان يتضمن قانون الدفاع نصا من شأنه ان
يفقد صلاحية السلطة التنفيذية في اعلان نفاذ
قانون الدفاع، اذ لا يوجب الدستور على السلطة
التنفيذية الحصول على موافقة مجلس الامة على
هذا الاعلان او عرضه عليه وأي نص يرد في
قانون الدفاع على خلاف ذلك هو نص مخالف
للدستور ولا يجوز العمل به، وذلك دون المساس
بما للسلطة التشريعية من صلاحية الرقابة على
السلطة التنفيذية، كطرح الثقة بالوزارة أو توجيه
السؤال أو الاستجواب، عملا بالمواد: «٥١»،
«٥٣»، «٩٦» من الدستور).

اما باقي مواد المشروع، فقد وافق
المجلس عليها كما وردت من مجلس النواب
المؤقر.

لذا فاني اعيد لمعاليكم مشروع القانون
لعرضه على مجلس النواب لاتخاذ ما يلزم، كما
أرفق لكم نسخة من قرار المجلس العالي لتفسير

احكام الدستور.

رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوزي

نسخة: الى مدير شؤون مجلس الاعيان.

نسخة: الى ملف القانون.

تعديلات مجلس الاعيان

على مشروع قانون الدفاع لسنة ١٩٩٠

أولا - قرر مجلس الاعيان حذف الفقرة (ج) من
المادة (٢) كما وردت من مجلس النواب،
والموافقة عليها كما وردت بالمشروع المقدم
من الحكومة.

ثانيا - اما باقي مواد المشروع فقد قرر المجلس
الموافقة عليها كما وردت من مجلس
النواب.

مدير شؤون مجلس الاعيان

نذير عطيات

«بسم الله الرحمن الرحيم»

قرار رقم (٢) لسنة ١٩٩١

صادر عن المجلس العالي لتفسير الدستور

بناء على القرار الصادر عن مجلس الاعيان
في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩١/٧/٣٠،
اجتمع المجلس العالي لتفسير الدستور من أجل
تفسير المواد (١٢٤) و(٩١) و(٩٢) و(٩٣) من
الدستور وبيان ما يلي:

١. هل تجيز المادة (١٢٤) من الدستور أن
يتضمن قانون الدفاع نصاً يوجب عرض
اعلان العمل به على مجلس الامة، ليقرر
ما يراه بشأنه بما في ذلك مدة العمل
بالقانون.

٢ . هل يجوز ان يتضمن النص اعتبار اعلان العمل بالقانون منتهيا ان لم يقره المجلس أو لم يعرض عليه خلال مهلة معينة.

٣ . هل يجوز لمجلس الأمة اذا زالت حالة الطوارئ ان يقرر وقف العمل بقانون الدفاع، واذا جاز ذلك فهل يجوز النص على ان يصدر قرار من مجلسي الاعيان والنواب بأكثرية معينة.

٤ . وكذلك، هل يجوز النص في القانون على كيفية اجتماع المجلسين معاً في حالة اختلافهما على قرار وقف العمل بقانون الدفاع.

ولدى الاطلاع على كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم ٢٠١٣/٢/١٥/٣ تاريخ ١٩٩١/٨/١، وتديق النصوص تبين ما يلي: المادة (١٢٤) من الدستور تنص بالآتي: (اذا حدث ما يستدعي الدفاع عن الوطن في حالة وقوع طوارئ فيصدر قانون باسم قانون الدفاع تعطي بموجبه الصلاحية الى الشخص الذي يمينه القانون لاتخاذ التدابير والاجراءات الضرورية بما في ذلك صلاحية وقف قوانين الدولة العادية لتأمين الدفاع عن الوطن، ويكون قانون الدفاع نافذ المفعول عندما يعلن عن ذلك بارادة ملكية تصدر بناء على قرار من مجلس الوزراء).

والمادة (٩١) منه تنص: ويعرض رئيس الوزراء مشروع كل قانون على مجلس النواب الذي له حق قبول المشروع أو تعديله أو رفضه وفي جميع الحالات يرفع المشروع الى مجلس الاعيان ولا يصدر قانون الا اذا اقره المجلسان

وصدق عليه الملك.

والمادة (٩٢) منه تنص: «اذا رفض احد المجلسين مشروع أي قانون مرتين وقبله المجلس الآخر معدلاً أو غير معدّل يجتمع المجلسان في جلسة مشتركة برئاسة رئيس مجلس الاعيان لبحث المواد المختلف فيها ويشترط لقبول المشروع ان يصدر قرار المجلس المشترك بأكثرية ثلثي الاعضاء الحاضرين، وعندما يرفض المشروع بالصورة المبينة آنفاً لا يقدم مرة ثانية الى المجلس في الدورة نفسها».

والفقرتان الاولى والثانية من المادة (٩٣) منه تنص على ما يلي:

١ . كل مشروع قانون اقره مجلسا الاعيان والنواب يرفع الى الملك للتصديق عليه.

٢ . يسري مفعول القانون باصداره من جانب الملك ومرور ثلاثين يوماً على نشره في الجريدة الرسمية الا اذا ورد نص خاص في القانون على ان يسري مفعوله من تاريخ آخر.

يستفاد من هذه النصوص ان قانون الدفاع هو قانون استثنائي ومن قوانين الطوارئ يصدر ابتداءً تحسباً من وقوع ما يسمى بحالة الطوارئ ويشترط لنفاذه وقوع طوارئ تستدعي الدفاع عن الوطن.

كما يستفاد من هذه النصوص ان سريان هذا القانون ونفاذه لا يخضع لاحكام سريان القوانين العادية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة (٩٣) من الدستور. بل ان سريانه ونفاذه مرحلة لاحقة ومستقلة عن اصدار

هذه الصلاحية لمجلس الأمة وانما تبقى للسلطة التنفيذية التي لها صلاحية اعلان النفاذ ابتداء لان هذين الامرين متلازمان ومن طبيعة واحدة ولا يجوز التفريق بينهما في الحكم في ظل النصوص الدستورية حيث ان الدستور هو الذي ينظم السلطات الاساسية للدولة ويحدد اختصاصاتها وان مبدأ الفصل بين السلطات يقتضي ان تستقل كل سلطة في مزاولة اختصاصاتها فلا تباشر اختصاصاً يدخل في نطاق اختصاص سلطة اخرى وعلى هذا الاساس يفهم نص المادة (١٢٤) من الدستور التي بينت كيفية صدور قانون الدفاع كقانون استثنائي كما بينت طريقة نفاذه.

أما فيما يتعلق بالسؤال الرابع فانه على الرغم من ان البحث فيه لم يعد منتجاً على ضوء وقائع الجواب على السؤال الثالث، الا انه كقاعدة عامة نجد ان الدستور قد نص على الاكثرية اللازمة لاقرار القوانين في حالتي الاتفاق والاختلاف بين مجلسي الاعيان والنواب، فلا يجوز أن ينص أي قانون على أكثرية تخالف ما ورد في الدستور، وكذلك الحال فيما يتعلق باجتماع المجلسين معاً اذ لا يجوز النص في القانون على ذلك في غير الحالات التي بينها الدستور.

وهذا ما نقره بالاكثرية بشأن التفسير المطلوب.

صدر في يوم الخميس الموافق ١٩٩١/٨/٢٢م.

مخالف
عضو / العين

القانون ومن اختصاص السلطة التنفيذية، لأن الملك هو الذي يعلن عن نفاذه بناء على قرار من مجلس الوزراء وفقاً لنص المادة (١٢٤) من الدستور.

وحيث أن صلاحية السلطة التنفيذية في اعلان نفاذ قانون الدفاع وبدء سريانه هي صلاحية مطلقة وغير معلقة على موافقة أي سلطة اخرى فلا يجوز ان يتضمن قانون الدفاع نصاً من شأنه أن يقيد هذه الصلاحية ويوجب على السلطة التنفيذية الحصول على موافقة مجلس الأمة على هذا الاعلان أو عرضه عليه، وأي نص يرد في قانون الدفاع على خلاف ذلك هو نص مخالف للدستور، ولا يجوز العمل به وذلك دون المساس بما للسلطة التشريعية من صلاحية الرقابة على السلطة التنفيذية كطرح الثقة بالوزارة أو توجيه السؤال أو الاستجواب عملاً بالمواد (٥١)، (٥٣)، (٩٦) من الدستور وهذا هو جواب السؤال الأول.

أما السؤال الثاني، فهو يقوم على افتراض ان لمجلس الأمة حق الرقابة التشريعية على اعلان نفاذ قانون الدفاع، وما دام ان هذه الرقابة التشريعية متفعية في ضوء ما بيناه في الجواب على السؤال الاول، فلا يتشأ التساؤل بجواز ان يتضمن النص اعتبار اعلان العمل بالقانون منتهياً ان لم يقره مجلس الأمة او لم يعرض عليه خلال مهلة معينة.

وعن السؤال الثالث، فان الاكثرية ترى بان سكوت الدستور عن النص صراحة على تحديد الجهة المختصة بوقف العمل بقانون الدفاع عند زوال حالة الطوارئ لا يعني اعطاء

الجميع : موافقون .

السيد الامين العام :

جـ - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (١٢٦١٥) تاريخ ١٩٩١/١١/١٨ حول احالة مشروع قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٩١ ، على مجلس النواب .

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم ت ق ١٢٦١٥/٣/٢

التاريخ ١٤١٢/٥/١٢هـ

الموافق ١٩٩١/١١/١٨م

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث لمعاليتكم (٢٠٠) نسخة من مشروع قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٩١ . بشكله الذي اقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩١/١١/١٦ ، مع الاسباب الموجبة له ، رجاء احالته الى مجلس النواب للنظر في قراره .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

طاهر المصري

نسخة / الى دولة رئيس مجلس الاعيان / مع نسختين من مشروع القانون .

نجيب الرشدان

عضو / العين

احمد عبيدات

عضو / العين

بهجت التلهوني

رئيس المجلس العالي

رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوزي

عضو

محكمة التمييز

خليف السحيمات

عضو / مخالف

محكمة التمييز

فايز المبيضين

عضو / مخالف

رئيس محكمة التمييز

عبدالكريم معاذ

عضو

محكمة التمييز

عمر اباطه

عضو

محكمة التمييز

ناجي الطراونه

معالي رئيس المجلس : يحال الى اللجنة القانونية ؟

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩١

قانون معدل لقانون التقاعد المدني

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٩١) ويقرأ مع القانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة (أ) من المادة (٤) من القانون الاصيل باضافة العبارة التالية الى آخرها : (وموظفي المؤسسات الرسمية العامة ذات الاستقلال المالي والاداري الذين ينقلون الى وظيفة مصنفة بمقتضى نظام الخدمة المدنية المعمول به ويتقاضون رواتبهم من موازنة تلك المؤسسات ولا تنص القوانين الخاصة بها على ان خدمات الموظفين فيها تابعة للتقاعد . على ان تطبق على خدماتهم السابقة فيها احكام الفقرة (ك) من المادة (٥) من هذا القانون) .

الاسباب الموجبة

لمشروع القانون المعدل لقانون التقاعد المدني

يهدف مشروع القانون الى تعديل المادة (٤) من قانون التقاعد المدني رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ لتصبح خدمات الموظفين في المؤسسات الرسمية العامة ذات الاستقلال الاداري والمالي والذين يتقاضون رواتبهم من الموازنات الخاصة بها تابعة للتقاعد ، وتخضع لاحكام القانون المشار اليه .

والمرور للتعديل المشار اليه هو ان الخدمات التابعة للتقاعد المدني تقتصر بموجب النصوص الحالية لقانون التقاعد المدني على خدمات الموظف الذي يتقاضى راتبه من الموازنة العامة للدولة ، ولا تعتبر خدمات الموظف الذي يعمل في أي مؤسسة رسمية عامة ، ويتقاضى راتبه من موازنتها الا اذا كان قانونها الخاص أو أي قانون آخر ينص على ان خدماته في المؤسسة تابعة للتقاعد ، وهو ما توصل اليه الديوان الخاص بتفسير القوانين في قراره رقم (١٩) لسنة ١٩٩٠ .

لجاء التعديل المقترح تحقيقا للعدالة ومساواة لموظفي المؤسسات الرسمية العامة مع سائر الموظفين العاملين في حق التقاعد .

كل من الشاغل

معالي رئيس المجلس: مجال الى اللجنة القانونية؟

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:

د . كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (١٢٧٠٠) تاريخ ١١/٢٠/١٩٩١، حول احالة مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٢ على مجلس النواب. تحديد موعد للاستماع الى خطاب الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٢ وذلك بعد كلمة (مجلس النواب) من البند «د» فقرة «٤» من جدول الاعمال. (الموزع).
بسم الله الرحمن الرحيم
رئاسة الوزراء
الرقم ١٣/٩٢/١٢٧٠٠

التاريخ ١٤/٥/١٤١٢هـ
الموافق ١١/٢٠/١٩٩١م

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث اليكم طيباً بـ (٢٠٠) نسخة من مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٢ بشكله الذي اقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩/١١/١٩٩١، وارجو احالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره. واقبلوا فائق الاحترام.

رئيس الوزراء

طاهر المصري

نسخة / الى دولة رئيس مجلس الاعيان / مع نسختين من مشروع القانون.

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٢

قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٢

المادة (١): يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٢) ويعمل به اعتباراً من ١/١/١٩٩٢.

المادة (٢): تقدر إيرادات ونفقات الحكومة للثاني عشر شهراً المنتهية بتاريخ ٣١/١٢/١٩٩٢ بما يلي:

أ - الإيرادات ١١٦٣٠٠٠٠٠٠٠ دينار.

ب - النفقات ١٢٧٠١١١٠٠٠ دينار.

المادة (٣): يغطي العجز وقدره (١٠٧١١١٠٠٠) دينار وتسدد إقساط القروض الداخلية والخارجية والمقدرة بمبلغ (١٧١٠٠٠٠٠٠) دينار من الوفرة في النفقات والتحسين في الإيرادات ومن القروض الداخلية والخارجية المقدرة بمبلغ (٢٧٨١١١٠٠٠) دينار.

المادة (٤): أ - تخصص المنح الفنية والقروض الائتمانية المتعاقد عليها لتمويل مشاريع محددة للاتفاق على تنفيذ تلك المشاريع.

ب - يخصص بقرار من مجلس الوزراء جزء من المساعدات العربية لتغطية النفقات غير الجارية للقوات المسلحة الأردنية ويودع في الصندوق المؤسس لهذه الغاية.

ج - اذا لم تتحقق المنح المتوقعة لدعم الحزينة يجوز زيادة الاقتراض الخارجي بما يغطي الفرق بهذا الانخفاض.

المادة (٥): مع مراعاة احكام المادة (٤) من هذا القانون:

أ - يتم الاتفاق من المخصصات المرسودة في هذا القانون بناء على اوامر مالية عامة او خاصة وبموجب حوالات مالية شهرية مصدقة من قبل مدير عام دائرة الموازنة العامة.

ب - يجوز اصدار حوالات مالية بمخصصات اكثر من شهر واحد للنفقات الجارية او الرأسمالية اذا توفرت اسباب خاصة لتجاوز مخصصات الشهر الواحد.

ج - اذا انيط تنفيذ اي عمل وردت مخصصاته في فصل وزارة او دائرة ما بوزارة او دائرة اخرى، يجوز نقل صلاحية الاتفاق من المخصصات الواردة في الحوالة المالية المصدقة الى المسؤول عن الاتفاق في الوزارة او الدائرة الثانية بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة.

د - لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الاغراض المحددة لها، ولا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات.

هـ - لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الواردة في الاوامر المالية او طرح عطاء أي مشروع تزيد كلفته عن تلك المخصصات الا بموافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة.

و - تتحمل المؤسسات والشركات العامة التي وردت مشاريعها ضمن المشاريع الممولة من القروض الخارجية، الكلفة المحلية لهذه المشاريع من إيراداتها المالية الا اذا رصدت المخصصات اللازمة لهذه الكلفة من هذا القانون.

المادة (٦): أ - يتم الاتفاق من مخصصات اغاثة النازحين المرسودة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ووزير الخارجية / دائرة الشؤون الفلسطينية.

ب - يتم الاتفاق من مخصصات النفقات الطارئة المرسودة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (٢) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة.

هذا من الأعمال

المادة (٧) : لا يجوز نقل المخصصات من فصل الى فصل اخر الا بقانون.

المادة (٨) : أ - يجوز نقل المخصصات من مواد النفقات الجارية الى مواد النفقات الرأسمالية في الفصل نفسه بقرار من مجلس وزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ولا يجوز النقل بالعكس.

ب - لا يجوز نقل المخصصات من الرواتب والأجور والعلاوات الواردة في المجموعة (١٠٠) الى أية مجموعة أخرى أو بالعكس.

ج - لا يجوز نقل المخصصات الى المواد (١١٣)، (١١٤)، (١١٥)، (١١٦)، (١١٧) الواردة في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية ويجوز النقل فيما بين هذه المواد.

د - مع مراعاة احكام الفقرات (أ)، (ب)، (ج) من هذه المادة يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج اخر أو من مادة الى مادة أخرى أو من بند الى بند اخر في الفصل نفسه، بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة ويستثنى من هذه الموافقة مجلس الأمة.

المادة (٩) : أ - لا يجوز تعيين على مخصصات اجور العمال المرصودة في المادة (١٠٤) من المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية.

ب - لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم احكامهم نظام الخدمة المدنية المعمول به على حساب المخصصات المرصودة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية الا بموافقة رئيس الوزراء الخطية بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة.

ج - تنتهي اعمال الموظفين والعمال الذين يعينون على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية بانتهاء تلك المشاريع أو نفاذ تلك المخصصات.

المادة (١٠) : على الرغم مما ورد في أي قانون أو أي نظام اخر، يتم تحديد تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المرصودة مخصصاتها في المجموعة (١٠٠) في أي فصل من فصول النفقات الجارية في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد الوظائف المصنفة وغير المصنفة والوظائف بعقود واسماء هذه الوظائف ودرجاتها أو رواتبها ويستثنى من ذلك وظائف المؤسسات الحكومية ذات الانظمة الخاصة وموظفيها ووظائف السلك الدبلوماسي والوظائف المحلية في السفارات والقنصليات الأردنية خارج المملكة، حيث يتم تحديد تشكيلات وظائفها بموجب احكام الانظمة الخاصة بها.

المادة (١١) : تعتبر جداول الإيرادات والنفقات الملحقة بهذا القانون جزءا لا يتجزأ منه.

هكذا من الأشغال

المادة (١٢) : رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون، كما تتولى دائرة الموازنة العامة مراقبة ومتابعة تنفيذ المشاريع الواردة في هذا القانون دون الاخلال بالصلاحيات المنوطة بالجهات الرسمية الاخرى.

(١٨) بيان الموازنة ومن (١٨) ويتم المناقشة نعطي اسبوع للدراسة ثم المناقشة.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: انا لا اتكلم معالي الرئيس عن المجلس انا اتكلم عن اللجنة المالية.

معالي رئيس المجلس: لا، انا قصدي اقول ان لدينا وقت بعد (١٨) واسبوع لـ (٢٥)، ويتم مناقشته وقره في المدة الدستورية قبل نهاية شهر (١٢).

السيد عبدالرؤوف الروابدة: لا يا سيدي مجلس الاعيان وراه، سيدي الرئيس انا لست مزعوج من المدة الدستورية. فليس هناك ما يحول حول تأجيل ذلك لأن هناك نص في الدستور انه اذا ظروف حالت دون الاقرار الاتفاق (١ على ١٢).

معالي رئيس المجلس: يجوز لنحاول ما أمكن ضمن الممكن.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: هناك مجلس الاعيان بعد مجلس النواب أنا لا اتحدث عن مناقشة مجلس النواب معالي الرئيس أنا اتحدث عن دور اللجنة المالية في البحث في المشروع حتى تتقدم لمجلس النواب برأيها ثم يجري النقاش محتاج اللجنة المالية لحد ادن من (١٠ - ١٢) يوم لهذه الدراسة ولذلك لا تستطيع ان تبدأ قبل ان تستمع لخطاب معالي وزير المالية

معالي رئيس المجلس: شكراً، تحول الى اللجنة المالية، وموعد الاستماع الى بيان الموازنة يكون، اذا سمحتم، وزعت عليكم وثيقة الموازنة بقي خطاب الموازنة اذا قلنا اجتماعنا يوم الأحد لمناقشة البيان الوزاري الاجتماع الذي يليه يوم الاربعاء لو حدد يوم الاربعاء ١٢/١٨ معالي الاستاذ الروابدة.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: شكراً سيدي الرئيس، انا اعتقد انه لا يجوز هذا الشروع الى اللجنة المالية لتناقشه قبل ان يستمع المجلس الى بيان معالي وزير المالية وبالتالي فأني تأخير لهذا البيان لبعد جلسة الثقة تعني ان لا تبدأ اللجنة المالية في مناقشة هذا القانون أنا اتفق ان تكون الجلسة لالقاء هذا البيان سريعة ولكن البحث في الموازنة لا يتم الا بعد الجلسات المخصصة للثقة، وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: هل البيان قبل الثقة؟

السيد عبدالرؤوف الروابدة: كلا انا اقول ان القاء البيان لا علاقة له بالثقة لكن النقاش في الموازنة يتم بعد جلسات الثقة حتى تتيح للجنة المالية ان تبدأ البحث في هذا المشروع مباشرة بعد القاء خطاب معالي وزير المالية.

معالي رئيس المجلس: يعني لو حسبناها أنا مع الاخ ان (١٥) مناقشة البيان الوزاري

هكذا من الأشغال

ومن هنا أرى أن خطاب معالي وزير المالية يلقي قبل نهاية هذا الأسبوع، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: أحب مشاركة اخواننا، شكراً معالي ابوعصام، استاذ عبدالحفيظ.

السيد عبدالحفيظ علاوي: أظن الوقت قصير جداً ولذلك أنا أوافق ابوعصام أن يتلى قبل نهاية الأسبوع أنا أتصور أن مش أقل من اسبوعين دراسة الموازنة تحتاج واللجنة المالية العام صرفت هذا الوقت فإذا بدنا نسلقها سلق ما أظن أن يكون مناسب لكن أرى يوم الاربعاء القادم في الأمور الأخرى كما هي.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ ليث شبيلات.

السيد ليث الشبيلات: معالي الرئيس، الحكومة بالنسبة لهذا المجلس تقدم بمشاريعها بعد الثقة فمن الناحية الدستورية ومن الناحية التقنية ومن الناحية الفنية بعد أن تأخذ الثقة تقدم خطاب الموازنة أما أن نستمع إلى خطاب الموازنة قبل ذلك فكان الحكومة ستحصل على الثقة لتحصيل حاصل.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ ليث هل هناك مخالفة نظامية قانونية دستورية لهذا؟ ولا مجرد رأيك.

السيد ليث الشبيلات: أعرف برلمانية سيدي، الحكومة لا يكتمل، الحكومة تشكل بأمرين إرادة ملكية اختيار ملكي وثقة نيابية حتى تأخذ الثقة تمارس أعمالها وكل أمورنا صحيحة ولكن يكتمل تشكيل الحكومة عندما تأخذ

الثقة، شكراً.

معالي رئيس المجلس: إذا أنت تؤيد أن يكون (١٨) الشهر. استاذ الروابدة.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: شكراً معالي الرئيس، أنا لا أحب أن اختلف مع اخي ابوفرهان لكن هذا اليوم يستدجني استدراجاً للاختلاف لا اعتقد أن هناك علاقة بين الثقة وبين حكومة تحيل قوانين أي حكومة قد لا تضيع شهراً من عمرها فلا تحيل مشاريع قوانين إلى البرلمان لأن البرلمان يبقى هو السلطة التشريعية التي تقرر رأياً في ذلك التشريع ولا علاقة لتقديم هذه المشاريع بالثقة بهذه الحكومة ثم اقتراحي لم يبحث ذلك قلت تناقش الموازنة بعد مناقشة الثقة ولكن حتى لا نضيع الوقت تذهب الموازنة إلى اللجنة المالية وهو جهد في لتقديم تقرير لمجلس الأمة، كسب وقت فقط، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ نايف الحدييد.

السيد نايف الحدييد: بسم الله الرحمن الرحيم، الفقرة (٣) من المادة (٥٤) تعطى الحكومة من أجل تقديم بيانها الوزاري فنحن استعجلنا على الموازنة والموازنة هي عبارة عن ثقة في الوزارة أنا شخصياً اقترح أن لا تكون كما اقترحت بالسابق أو كما اقترح بعض الاخوة أن لا تكون المدة سريعة لأن الثقة أصلاً هي بعد الموازنة مباشرة فاطالة الوقت أنا باعتقادي تعطي الاخوان فرصة على أن يتحدثوا كل واحد في مجال المصلحة العامة في منطقته وبذلك تكون قد

أدبنا الواجبات الملقاة على عاتقنا وطبقنا الدستور نصاً وروحاً، والسلام عليكم.

معالي رئيس المجلس: شكراً استاذ نايف، استاذ عبدالحفيظ.

السيد عبدالحفيظ علاوي: أنا مضطرب أقول أن لا علاقة للموضوع نحن نتكلم في قضية فنية والحكومة شخصية اعتبارية أخذ الثقة أم لم تأخذ أمور البلد راجعة تمشي، فهذه قضية حقيقية نحن نتكلم أنا أرى أن نصوت على اقتراحي أن يكون خطاب وزير المالية يوم الاربعاء القادم إذا ثني عليه اطرحه للتصويت ليصار إلى الدراسة الفنية المتخصصة من قبل اللجنة المالية يا جماعة الخير وهذه لا علاقة لها بالموضوع الآخر فانا اطرح اقتراحي إذا ثني عليه للتصويت.

معالي رئيس المجلس: على كل حال يا اخوان، طيب في اقتراحين اخوانا، في اقتراح أن نبدأ يوم الاربعاء القادم الاستماع إلى بيان الموازنة ونحال إلى اللجنة المالية، ثم الأحد الذي يليه تناقش بيان الحكومة، وبعدها يبحث موضوع الموازنة، هل توافقون على ذلك؟ إذن موافقة. إذا بيان وزير المالية يوم الاربعاء القادم ان شاء الله ومناقشة بيان الحكومة الأحد الذي يليه (١٥). الأحد صباحاً، والاربعاء.

السيد الامين العام: (٦) ما يجد من اعمال. لا شيء. (٧) تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة. معالي رئيس المجلس: يوم الاربعاء القادم الساعة العاشرة صباحاً، وشكراً لكم وترفع الجلسة.

(رفعت الجلسة)

رئيس مجلس النواب
د. عبد اللطيف حريات

امين عام مجلس الأمة
صالح الزعبي